

اختبار مدى أفضلية الدخل الشامل كمقياس لأداء الشركة وأثره على
توزيعات الأرباح النقدية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة
المصرية

د/ محمد محمود الحوشي
مدرس المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة دمنهور

اختبار مدى أفضلية الدخل الشامل كمقياس لأداء الشركة وأثره على توزيعات الأرباح النقدية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

ملخص

يهدف هذا البحث إلى مقارنة خصائص الدخل الشامل بخصائص صافي الدخل لتحديد مدى أفضلية أي منهما على الآخر كمقياس لأداء الشركة. كما استهدف البحث اختبار تأثير كل من الدخل الشامل والدخل الشامل الآخر ومكوناته على توزيعات الأرباح. وقد تم ذلك باستخدام عينة من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري عن فترة خمس سنوات ٢٠١٢-٢٠١٦. وقد أوضحت النتائج ما يلي: انخفاض استمرارية الدخل الشامل، وارتفاع تقلبه مقارنة بصافي الدخل. كما أظهرت أيضاً عدم وجود فرق معنوي بين المقدرة التنبؤية للدخل الشامل مقارنة بصافي الدخل فيما يتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية من العمليات التشغيلية، بينما ترتفع المقدرة التنبؤية لصافي الدخل مقارنة بالدخل الشامل فيما يتعلق بصافي الدخل المستقبلي. وأخيراً، يوجد تأثير إيجابي ومعنوي لكل من الدخل الشامل، والدخل الشامل الآخر، وكذلك المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي كأحد عناصر الدخل الشامل الآخر على توزيعات الأرباح.

الكلمات الدالة: صافي الدخل، الدخل الشامل، والدخل الشامل الآخر، والاستمرارية، والتقلب، والمقدرة التنبؤية، وتوزيعات الأرباح.

Examining the extent of superiority of comprehensive income as a measure of the corporation performance and its impact on the cash dividends: An empirical study on listed corporations in the Egyptian stock exchange

Abstract

This research aims at comparing the characteristics of the comprehensive income with the characteristics of net income to determine the degree of superiority of each other as a measure of the corporation's performance. The research also aims to test the effect of both the comprehensive income, other comprehensive income, and its components, on the dividends, using a sample of listed corporations on the Egyptian stock exchange for a period of five years, 2012-2016. The results indicated that: Decreasing of Persistence for comprehensive income and Increasing of its volatility compared to net income. There is no significant difference between the Predictive ability of the comprehensive income and net income with respect to future operating cash flow. While the Predictive ability for net income is higher than that of the comprehensive income with respect to future net income. Finally, there is a significant positive effect of both the comprehensive income, other comprehensive income, as well as the gains and losses resulting from the translation of foreign currency financial statements on dividends.

Keywords: net income, comprehensive income, other comprehensive income, persistence, volatility, predictive ability, cash dividends.

اختبار مدى أفضلية الدخل الشامل كمقياس لأداء الشركة وأثره على توزيعات الأرباح النقدية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

١ - مقدمة

تهدف التقارير المالية إلى تقديم معلومات مفيدة للعديد من المستخدمين، خاصة المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين، لمساعدتهم في اتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية. وتتضمن هذه المعلومات: معلومات عن كل من المركز المالي والأداء المالي، والتدفقات النقدية، والتغيرات في المركز المالي للمنشأة.

وتعتبر المعلومات المتعلقة بالأرباح من أهم المعلومات التي يعتمد عليها مستخدمو التقارير المالية في تقييم أداء الشركات (الصايغ ٢٠١٧). إذ يُستخدم الربح غالباً كمقياس للأداء، أو كأساس لمقاييس أخرى، كالعائد على الاستثمار، أو ربحية السهم.

وفي ظل التوجه نحو إحلال القيمة العادلة كأساس للقياس بدلاً من التكلفة التاريخية، يتم الاعتراف بمكاسب أو خسائر محققة وغير محققة ناتجة عن الفروق بين القيمة العادلة لأصول والتزامات معينة وقيمتها الدفترية في تاريخ إعداد القوائم المالية. لذلك، اتجه الفكر المحاسبي إلى الاعتماد على مفهوم الدخل الشامل كأحد المقاييس لتقييم الأداء (عصيمي ٢٠١٤).

ويتضمن الدخل الشامل جميع الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر المعترف بها وفقاً لمعايير المحاسبة خلال الفترة (Gazzola and Amelio 2014). لذلك، يعتبر الدخل الشامل مقياساً أوسع للأداء مقارنة بصافي الدخل، حيث إنه يتضمن جميع التغيرات في حقوق الملكية الناتجة عن التعاملات والأحداث من مصادر بخلاف الملاك (Obradovic and Karapavlović 2017). وبالتالي، يمكن أن يساعد المحتوى المعلوماتي للدخل الشامل مستخدمي القوائم المالية في تقييم المخاطر المتعلقة بالشركة. ويرجع ذلك إلى أن الدخل الشامل قد يتضمن المكاسب والخسائر المحتملة التي يمكن أن تحققها الشركة، ومن ثم فقد يكون أكثر ارتباطاً بتقلبات أسعار الأسهم مقارنة بصافي الدخل. وبالتالي، فإن الهدف من مطالبة الشركات بالإفصاح عن الدخل الشامل هو إعطاء أهمية أكبر للمعلومات المالية المتعلقة بأداء الشركات لمستخدمي المعلومات المحاسبية، خاصة المستثمرين باعتبارهم المستخدم الرئيسي لتلك المعلومات (Fernández and Arana 2010).

وقد تزايدت أهمية الدخل الشامل كمؤشر لأداء الشركة سواء على المستوى التنظيمي أو الأكاديمي، وهو ما يتضح من ناحية من وجود العديد من الإصدارات المهنية التي تناولت مفهوم الدخل الشامل. ومن ناحية أخرى، تناول العديد من الدراسات موضوع الدخل الشامل بالتحليل والدراسة سواء من حيث المفهوم ومزاياه وعيوبه كمقياس للأداء، وتقييمه كمقياس للأداء مقارنة بصافي الدخل. يضاف إلى ذلك، تناول العديد من الدراسات لجانب آخر لهذا المفهوم من حيث تأثيراته المختلفة، وما إذا كان هذا التأثير سيختلف باختلاف مكان التقرير عنه.

٢ - مشكلة البحث

يرتبط الاهتمام المتزايد بالتقرير عن المكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة خلال الفترة ارتباطاً وثيقاًً باحتياجات المستخدمين، خاصةً المستثمرين، من المعلومات (Marchini and D'Este 2015). ومع الاستخدام المتزايد للقيمة العادلة، بات مهماً اختبار خصائص كل من الدخل الشامل، وصافي الدخل باعتبارهما مقياسين للأداء (Kabir and Laswad 2011).

ومع ذلك، فقد تم توجيه العديد من الانتقادات إلى مفهوم الدخل الشامل فيما يتعلق بمخاطر زيادة التقلب فيه، وذلك على النقيض من صافي الدخل، مما قد يؤدي إلى إرباك مستخدمي القوائم المالية (Gazzola and Amelio 2014; Khan and Bradbury 2016). ونظراً لأن الأرباح تستخدم على نطاق واسع بواسطة المستثمرين والمحللين الماليين في تقييم الشركات، فإن معرفة خصائص الدخل الشامل مقارنة بصافي الدخل سوف يساعد على تحديد المقياس المناسب لقياس وتقييم أداء الشركات.

ورغم إجراء العديد من الدراسات عن الدخل الشامل سواء في إطار المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (e.g., Hodder et al. 2006; Choi et al. 2007; Jones and Smith 2011)، أو في ظل معايير التقرير المالي الدولية ومعايير المحاسبة الدولية (e.g., Zülch and Pronobis 2010; Goncharov and Hodgson 2011; Obradović and Karapavlović 2017) للوصول إلى ما إذا كان الدخل الشامل يعتبر مقياساً أفضل للأداء مقارنة بصافي الدخل، إلا أنه توجد ندرة في الدراسات التي تناولت دراسة الدخل الشامل في البيئة المصرية. يضاف إلى ذلك، عدم اتفاق نتائج هذه الدراسات فيما إذا كان الدخل الشامل يعتبر أفضل من صافي الدخل في قياس وتقييم الأداء أم لا. ومن ناحية أخرى، إذا كان الدخل الشامل يعتبر أحد مقاييس الأداء، فهل سيكون له تأثير مشابه لصافي الدخل - باعتباره مقياس الأداء التقليدي - على قرارات الشركة، والتي منها توزيعات الأرباح؟ ومن هنا يظهر التساؤل عما إذا كان الدخل الشامل يعتبر مقياساً أفضل لأداء الشركة مقارنة بصافي الدخل؟ وهل يمكن أن تتأثر توزيعات الأرباح بالدخل الشامل الذي يتم التقرير عنه؟ وبالتالي، تتمثل التساؤلات التي يحاول هذا البحث الإجابة عليها فيما يلي:

- ما هو الدخل الشامل، وما هي مزاياه وعيوبه كمقياس للأداء، وطرق التقرير عنه؟
- هل يعتبر الدخل الشامل مقياساً أفضل لأداء الشركات مقارنة بصافي الدخل؟
- هل يؤثر كل من الدخل الشامل، والدخل الشامل الآخر في توزيعات الأرباح؟
- هل يختلف تأثير مكونات الدخل الشامل الآخر على توزيعات الأرباح؟

٣ - هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى اختبار مدى أفضلية الدخل الشامل كمقياس لأداء الشركة على صافي الدخل، وذلك استناداً إلى مجموعة من خصائص السلسلة الزمنية للأرباح، وهي: الاستمرارية، والتقلب، والمقدرة التنبؤية. كما يهدف أيضاً إلى اختبار تأثير كل من الدخل الشامل، والدخل الشامل الآخر،

ومكوناته على توزيعات الأرباح، وذلك باستخدام عينة من الشركات غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية عن فترة خمس سنوات ٢٠١٢-٢٠١٦.

٤ - أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من خلال سعيه لمقارنة الدخل الشامل بصافي الدخل، لتحديد مدى أفضلية أي منهما كمقياس لأداء الشركة، بالإضافة إلى اختبار ما إذا كان هناك تأثير لكل من الدخل الشامل، والدخل الشامل الآخر ومكوناته على توزيعات الأرباح. ويأتي ذلك في ظل الاهتمام المتزايد بالتقرير عن الدخل الشامل سواء على المستوى الدولي، أو المستوى المحلي خاصة مع إصدار معايير المحاسبة المصرية المعدلة بموجب قرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥، والتي تناولت في معيارها الأول "عرض القوائم المالية" مفهوم الدخل الشامل، والدخل الشامل الآخر وطريقة التقرير عن الدخل الشامل. وبالتالي، أصبحت الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية مطالبة بالتقرير عن الدخل الشامل والدخل الشامل الآخر من خلال إعداد قائمة منفصلة للدخل الشامل تضاف إلى القوائم المالية الأساسية التي تقوم الشركات بنشرها، وذلك بدءاً من السنة المالية التي تبدأ في أو بعد الأول من يناير سنة ٢٠١٦. وبالتالي، فقد يكون لنتائج هذا البحث مردود إيجابي بشأن هذا المفهوم، ومن ثم فإن تناول هذا الموضوع يعتبر أمراً جديراً بالدراسة.

٥ - حدود البحث

يقتصر هذا البحث على مقارنة الدخل الشامل بصافي الدخل استناداً إلى مجموعة من الخصائص المشتقة من السلسلة الزمنية للأرباح، وهي: الاستمرارية، والتقلب، والمقدرة التنبؤية. ولهذا، يقع خارج نطاق هذا البحث دراسة الخصائص الأخرى للأرباح، مثل المقدرة التقييمية، والوقتية، والعلاقة بعوائد الأسهم. كما يقتصر البحث على دراسة تأثير كل من الدخل الشامل والدخل الشامل الآخر ومكوناته على توزيعات الأرباح النقدية فقط، وبالتالي، لن يتم التعرض للآثار الأخرى لهذه المتغيرات إلا بقدر ما يلزم لمعالجة مشكلة البحث.

ولتحقيق هدف البحث، سوف يتم تنظيم المتبقي منه على النحو التالي:

- ٦- مفهوم الدخل الشامل ومكوناته.
- ٧- مزايا وعيوب الدخل الشامل كمقياس للأداء.
- ٨- طرق التقرير عن الدخل الشامل.
- ٩- الدراسات التي تناولت مقارنة الدخل الشامل بصافي الدخل كمقياس لأداء الشركة، واشتقاق فروض البحث الثلاثة الأولى.
- ١٠- الدراسات التي تناولت تأثير الدخل الشامل والدخل الشامل الآخر ومكوناته على توزيعات الأرباح النقدية، واشتقاق باقي فروض البحث.
- ١١- الدراسة التطبيقية.

٦- مفهوم الدخل الشامل ومكوناته

ظهر مفهوم الدخل الشامل منذ فترة طويلة، حيث تم تقديمه سنة ١٩٨٠ في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (٣) (SFAC 3)، والتي تم استبدالها في سنة ١٩٨٥ بقائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (٦) (SFAC 6). وفي عام ١٩٩٧، تم تناول الدخل الشامل في معايير المحاسبة المالية من خلال المعيار رقم (١٣٠) (SFAS 130) "التقرير عن الدخل الشامل". ومن ناحية أخرى، ظهر مفهوم الدخل الشامل في معايير المحاسبة الدولية في سنة ٢٠٠٧ من خلال معيار المحاسبة الدولي رقم (١) المعدل (IAS 1) "عرض القوائم المالية". أما فيما يتعلق بمعايير المحاسبة المصرية، فقد ظهر هذا المفهوم في معيار المحاسبة المصري رقم (١) المعدل لسنة ٢٠١٥ "عرض القوائم المالية".

وقد اتفقت هذه المعايير على تعريف الدخل الشامل بأنه "التغير في حقوق ملكية المنشأة خلال الفترة، والنتائج عن المعاملات والأحداث والظروف الأخرى من مصادر بخلاف الملاك". وبالتالي، يتضمن الدخل الشامل جميع التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة باستثناء تلك التغيرات الناتجة عن الاستثمارات بواسطة الملاك والتوزيعات لهم.

وفي ذات السياق، عرض بعض الدراسات تعريفات للدخل الشامل، وإن كانت لم تختلف في جوهرها عن التعريف الوارد بمعايير المحاسبة سواء الدولية أو الأمريكية. فقد عرف (2015) Firescu الدخل الشامل بأنه "مقياس واسع للأداء يشتمل على تأثير المعاملات والأحداث الأخرى للمنشأة". وبالتالي، فهو يمثل التغير في حقوق الملكية للمنشأة من مصادر بخلاف الاستثمارات بواسطة الملاك والتوزيعات لهم، سواء أكان في شكل مكاسب أو خسائر محققة أو غير محققة. كما عرف (2016) Nishikawa et al. الدخل الشامل بأنه "التغير في صافي الأصول خلال الفترة، ما عدا تلك التغيرات الناتجة عن المعاملات مع الملاك، والتي تتضمن الأصول والالتزامات المعترف بها والتي تم قياسها باستخدام أسس قياس ملائمة من منظور التقرير عن المركز المالي للمنشأة".

ويتكون الدخل الشامل من مكونين: أولهما، صافي الدخل. وثانيهما، الدخل الشامل الآخر. ووفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم (١٣٠) (SFAS 130) يشمل الدخل الشامل الآخر كلاً من الإيرادات، والمصروفات، والمكاسب، والخسائر والتي يتم إدراجها في الدخل الشامل بموجب المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، ولكنها مستبعدة من صافي الدخل. ويتضمن الدخل الشامل الآخر العناصر التالية: تعديلات ترجمة العملات الأجنبية، وتعديلات الحد الأدنى المطلوب للالتزام المعاشات التقاعدية، والمكاسب والخسائر غير المحققة على الأوراق المالية المتاحة للبيع، والتعديلات على الأوراق المالية المشتقة المؤهلة للمعالجة المحاسبية للتحوط للتدفقات النقدية أو العملات الأجنبية.

أما معيار المحاسبة الدولي رقم (١) المعدل (IAS 1)، فقد أوضح أن الدخل الشامل الآخر يشمل بنود الدخل والمصروفات - بما في ذلك تسويات إعادة التوبيب^(١) - والتي لا يُعترف بها في الأرباح أو الخسائر طبقاً لما تتطلبه أو تسمح به معايير التقرير المالي الدولية الأخرى. ويشمل الدخل الشامل الآخر العناصر التالية: التغيرات في فائض إعادة التقييم، وإعادة قياس خطط المزايا المحددة، والمكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية لعملية أجنبية، والمكاسب والخسائر من الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية مقاسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والجزء الفعال من المكاسب والخسائر على أدوات التحوط المستخدمة في تحوط التدفق النقدي، وأخيراً، التغيرات في القيمة الزمنية للخيارات عند فصل القيمة الفعلية عن القيمة الزمنية لعقد الخيار، وتخصيص التغيرات في القيمة الفعلية على أنها هي فقط أداة التحوط.

ووفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١) المعدل، يتضمن الدخل الشامل الآخر العناصر التالية: إعادة قياس نظم المزايا المحددة، والمكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي، والمكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع، والجزء الفعال من المكاسب والخسائر على أدوات التغطية المستخدمة في تغطية التدفق النقدي.

٧- مزايا وعيوب الدخل الشامل كمقياس للأداء

تناول العديد من الدراسات (e.g., Dhaliwal et al. 1999; Chambers et al. 2007; Goncharov and Hodgson 2011; Lin and Rong 2012; Wei and Xue 2015) مدى منفعة الدخل الشامل كمقياس للأداء. وفي هذا الصدد، لم يحدث اتفاق بين تلك الدراسات. فمن ناحية، تم توجيه العديد من الانتقادات إلى مفهوم الدخل الشامل، والتي استندت إلى عدد من الحجج، لعل أهمها:

- عدم ملاءمة عناصر الدخل الشامل الآخر للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، نظراً لأن هذه العناصر تتصف بأنها مؤقتة (Chambers et al. 2007). ويتفق ذلك مع ما أوضحته دراسة Dhaliwal et al. (1999) من أفضلية صافي الدخل للتنبؤ بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، وكذلك صافي الدخل مقارنة بالدخل الشامل.
- تضيف عناصر الدخل الشامل الآخر ضوضاءً أو تشويشاً للدخل الذي يتم التقرير عنه، مما يزيد من صعوبة التنبؤ بالأرباح. ويرجع ذلك إلى أن الدخل الشامل الآخر ينتج عن العديد من العوامل، مثل: التغيرات في معدلات الفائدة، وأسعار الصرف (Chambers et al. 2007; Goncharov and Hodgson 2011).

(١) تُعرف تسويات إعادة التوبيب بأنها "المبالغ التي يعاد تصنيفها ضمن الأرباح أو الخسائر في الفترة الحالية، والتي سبق الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر في الفترة الحالية أو في الفترات السابقة".

- تتكون عناصر الدخل الشامل الآخر بشكل كبير من مكاسب وخسائر غير محققة. ولا تخضع هذه العناصر لسيطرة المديرين، لأنها ترتبط بعوامل متعلقة بالسوق، وبالتالي فهي غير ملائمة لتقييم الأداء الإداري (Chambers et al. 2007).

ومن ناحية أخرى، قدم المؤيدون للتقرير عن الدخل الشامل عدداً من الحجج: أولها، أن الدخل الشامل هو المقياس الوحيد الذي يوضح جميع مصادر خلق القيمة، كما أنه يميز بشكل مناسب بين خلق القيمة وتوزيع القيمة (Chambers et al. 2007). ويرجع ذلك إلى أن إدراج التغيرات في القيمة العادلة للأصول والالتزامات في الدخل الشامل خلال فترة التقرير يؤدي إلى قياس عملية خلق الشركة للقيمة بشكل أفضل، كما أنه يسمح بالتنبؤ بمقدرة الشركة على توليد التدفقات النقدية (Goncharov and Hodgson 2011).

وثانيها، أن الدخل الشامل كمقياس للأداء يؤثر على سلوك المديرين والمحللين الماليين. إذ تتطلب أنظمة المكافآت على أساس الدخل الشامل من المديرين مراعاة جميع العوامل التي تؤثر على القيمة، مما يؤدي إلى الحد من إدارة الأرباح (Chambers et al. 2007). وفي هذا الصدد، أيد العديد من الدراسات التأثير الإيجابي للدخل الشامل على الحد من إدارة الأرباح. فقد توصلت دراسة Lin and Rong (2012)، باستخدام عينة من الشركات الصينية خلال سنة ٢٠٠٩، إلى أن الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر يؤثر سلباً على إدارة الأرباح. وبالتطبيق على أحد عشر بنكاً مقيداً بسوق الأوراق المالية السعودي خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، أيدت دراسة فريجات (٢٠١٤) وجود علاقة سلبية بين الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الآخر وإدارة الأرباح. وباستخدام عينة من الشركات الأمريكية على مدار فترة تسع سنوات، توصلت دراسة Kanti (2016) إلى وجود علاقة سلبية بين الدخل الشامل وإدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية. كما أن هذه العلاقة أصبحت أكثر سلبية بعد تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم (١٣٠) (SFAS 130) وتحديثه في سنة ٢٠١١.

ومن ناحية أخرى، فإن مطالبة المحللين الماليين بالتنبؤ بالدخل الشامل، سوف يشجع على مراعاة جميع العوامل الملائمة للتنبؤ بالأرباح (Chambers et al. 2007). وقد أيد العديد من الدراسات التأثير الإيجابي لتعديلات القيمة العادلة، خاصة ما يتعلق بالدخل الشامل، على تنبؤات المحللين الماليين. فقد توصلت دراسة Wei and Xue (2015) إلى أنه في حالة امتلاك الشركة أوراقاً مالية متاحة للبيع، فإن تنبؤات المحللين الماليين تكون أكثر دقة، وأقل تحيزاً، بالإضافة إلى أنها تكون أقل تشتتاً. ومع ذلك، فإن امتلاك الشركة لأوراق مالية بغرض الاتجار ليس له تأثير على دقة تنبؤات المحللين الماليين، أو تشتت تلك التنبؤات. كما توصلت دراسة He and Lin (2015) إلى أن متابعة المحللين الماليين للشركة يساهم في تخفيض عدم تماثل المعلومات، كما أنه يزيد من دقة المعلومات، وبالتالي يرتبط إيجاباً بالمقدرة التقييمية لكل من الدخل الشامل والدخل الشامل الآخر.

وثالثها، أن التوجيه المباشر لعناصر الدخل الشامل إلى حقوق الملكية يؤدي إلى تخفيض الشفافية. كما أن إعادة تدوير العناصر التي تم إدراجها مباشرة في حقوق الملكية قد تؤدي إلى تخفيض الشفافية من ناحية أخرى. فعند تحقق تلك العناصر يتم إعادتها مرة أخرى إلى حقوق الملكية من خلال

قائمة الدخل، وبالتالي فإن التقرير الفوري والمباشر عن هذه العناصر في الدخل الشامل سوف يظهر بشكل أكثر شفافية جميع تدفقات الدخل (Goncharov and Hodgson 2011).

٨- التقرير عن الدخل الشامل

رغم أن مفهوم الدخل الشامل ليس جديداً، فقد تم تقديمه سنة ١٩٨٠ في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (٣) (SFAC 3)، إلا أنه لم يكن مطلوباً من المنشآت التقرير عن الدخل الشامل ومكوناته قبل صدور معيار المحاسبة المالية رقم (١٣٠) (SFAS 130) (Chambers et al. 2007). وقد تناول العديد من معايير المحاسبة الأشكال البديلة للتقرير عن الدخل الشامل. فمن ناحية، حدد معيار المحاسبة المالية رقم (١٣٠) (SFAS 130) ثلاثة خيارات للتقرير عن الدخل الشامل، هي: (١) **التقرير في قائمة الدخل**، والتي تتضمن كلاً من: مكونات صافي الدخل، بالإضافة إلى مكونات الدخل الشامل الآخر، وتنتهي بإجمالي الدخل الشامل. (٢) **التقرير في قائمة منفصلة للدخل الشامل**، والتي تبدأ بصافي الدخل، يليه مكونات الدخل الشامل الآخر، وتنتهي بإجمالي الدخل الشامل. (٣) **التقرير عنه بقائمة التغيرات في حقوق الملكية**. وعلى الرغم من أن المعيار لم يتطلب شكلاً محدداً لعرض الدخل الشامل ومكوناته، إلا أن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) شجع المنشآت على عرض مكونات الدخل الشامل الآخر وإجمالي الدخل الشامل أسفل صافي الدخل إما في نفس القائمة أو في قائمة منفصلة للدخل الشامل والتي تبدأ بصافي الدخل.

أما بالنسبة لمعايير المحاسبة الدولية (IASB)، فقد عرض معيار المحاسبة الدولي رقم (١) المعدل (IAS 1) بديلين للتقرير عن الدخل الشامل، هما: التقرير من خلال قائمة واحدة، أو التقرير من خلال قائمتين. وأوضح المعيار أنه يجب أن يعرض قسم الدخل الشامل الآخر البنود التالية^(٢):

- بنود الدخل الشامل الآخر مصنفة حسب طبيعتها ومجموعة كما يلي: بنود لا يعاد تصنيفها لاحقاً ضمن الأرباح أو الخسائر، وبنود سوف يعاد تصنيفها لاحقاً ضمن الأرباح أو الخسائر عندما تستوفي شروطاً محددة.

- نصيب الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة - التي تمت المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية - في الدخل الشامل الآخر، وفصلها وفقاً لما إذا كان سيعاد تصنيفها لاحقاً ضمن الأرباح أو الخسائر عند استيفاء شروط محددة، أم لا.

ورغم تفضيل مجلس معايير المحاسبة الدولية لعرض الأرباح أو الخسائر في قائمة واحدة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل، فإنه لم يشترط ضرورة تطبيق هذا البديل. وبدلاً من ذلك، حافظ المجلس على خيار العرض من خلال قائمة واحدة أو قائمتين منفصلتين. ويرجع ذلك إلى الردود السلبية على

(٢) أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في يونيو ٢٠١١ بعض التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) (IAS 1)، بهدف تحسين اتساق ووضوح عرض بنود الدخل الشامل الآخر. ويتمثل التغيير الرئيسي الناتج عن تلك التعديلات في ضرورة قيام المنشآت بتجميع البنود المعروضة في الدخل الشامل الآخر على أساس ما إذا كانت قابلة للتبويب لاحقاً ضمن حساب الأرباح أو الخسائر، بحيث تشمل مجموعتين من البنود، هما: عناصر قابلة لإعادة التبويب، وعناصر لن يتم إعادة تبويبها.

مقترح المجلس، والذي يقضي بإلغاء الخيار المتاح للمنشآت بأن يتم عرض مكونات الدخل والدخل الشامل من خلال قائمتين منفصلتين. فقد رأى المعارضون لهذا المقترح، أن الدخل الشامل الآخر يفتقد إلى وجود تعريف واضح. لذلك، فإنه يتعين عدم عرض الدخل الشامل الآخر بالقرب من الأرباح والخسائر بسبب ما سيؤدي إليه ذلك من إحداث تشويش لمستخدمي القوائم المالية.

وفي هذا السياق، تم توجيه العديد من الانتقادات لخيار عرض الدخل الشامل من خلال القائمة الواحدة، والتي من أهمها (Black 2014; Khan ad Bradbury 2016):

– أن الدخل الشامل أكثر تقيلاً مقارنة بصافي الدخل، مما سيؤدي إلى زيادة تقييم المستثمرين لمخاطر الشركة.

– أن القائمة الواحدة قد تخفض من أهمية صافي الدخل بجعله مجاميع فرعية.

– أن إدراج عناصر الدخل الشامل الآخر جنباً إلى جنب مع نتائج الأعمال الأساسية، رغم أنها مختلفة في طبيعتها، بالإضافة إلى أنها أقل قابلية للتحكم فيها، ومن الصعب التنبؤ بها، وغير منسوبة إلى الأداء الإداري، قد يربك مستخدمي القوائم المالية، مما قد يؤدي إلى تفسير أداء المنشأة بشكل غير صحيح.

ومن ناحية أخرى، أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية في ١٥ يونيو ٢٠١١ تعديلاً بشأن عرض الدخل الشامل (FASB: ASU 2011-05, Topic 220). وبموجب هذا التعديل، أصبحت المنشآت مطالبة بعرض الدخل الشامل من خلال بديلين فقط، هما:

– **قائمة واحدة:** تتضمن مكونات ومجموع صافي الدخل، ومكونات الدخل الشامل الآخر ومجموع الدخل الشامل الآخر، وتنتهي بإجمالي الدخل الشامل.

– **قائمتان منفصلتان:** القائمة الأولى، وتتضمن مجموع صافي الدخل ومكوناته. أما القائمة الثانية، فتبدأ بصافي الدخل بالإضافة إلى الدخل الشامل الآخر ومكوناته، وتنتهي بإجمالي الدخل الشامل.

وبذلك، تم استبعاد البديل الثالث الذي كان متاحاً قبل هذا التعديل، وهو عرض الدخل الشامل الآخر في قائمة التغيرات في حقوق الملكية. وقد أوضح المجلس أن هدف هذا التعديل هو جعل عرض معلومات الدخل الشامل الآخر أكثر وضوحاً بالقوائم المالية. يضاف إلى ذلك، مساعدة المستثمرين والمقرضين والمستخدمين الآخرين في تقييم أنشطة المنشأة وتدفعاتها النقدية، وكذلك تحسين القابلية للمقارنة والاتساق والشفافية بين عرض القوائم المالية لصافي الدخل والدخل الشامل الآخر المعدة وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وتلك المعدة وفقاً لمعايير التقرير المالي الدولية.

أما معيار المحاسبة المصري رقم (١) المعدل، فقد سمح ببديل واحد فقط لعرض الدخل الشامل. فقد أوضح المعيار أنه على المنشأة أن تفصح عن كافة بنود الدخل والمصروفات التي تم الاعتراف بها خلال الفترة في قائمتين منفصلتين: الأولى، قائمة الدخل، والتي تعرض مكونات الأرباح أو الخسائر. والثانية، قائمة الدخل الشامل، والتي تبدأ بصافي الأرباح أو الخسائر، وتعرض عناصر الدخل الشامل الآخر، وتنتهي بإجمالي الدخل الشامل. وعلى المنشأة الإفصاح في نهاية تلك القائمة عن إجمالي الدخل

الشامل عن الفترة موزعاً بين الحقوق غير المسيطرة، وملاك الشركة الأم. وقد أوضح المعيار أيضاً أنه على المنشأة أن تعرض البنود التالية - كحد أدنى - عن الفترة بصورة منفصلة في قائمة الدخل الشامل: الأرباح أو الخسائر، وكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر موبواً حسب طبيعته، ونصيب المنشأة في بنود الدخل الشامل الآخر للشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة التي يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية، وأخيراً، إجمالي الدخل الشامل.

وقد اتفق معيار المحاسبة المالية رقم (١٣٠) (SFAS 130)، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (١) المعدل (IAS 1) في أنه يجب على المنشأة أن تفصح عن مبلغ ضريبة الدخل المتعلق بكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر، بما في ذلك تسويات إعادة التبيو، وذلك إما في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، أو في الإيضاحات المتممة. إذ يمكن للمنشأة أن تعرض بنود الدخل الشامل الآخر إما بالصافي بعد طرح الآثار الضريبية المتعلقة بها، أو قبل الآثار الضريبية المتعلقة بها، مع إظهار مبلغ واحد مجمع لضريبة الدخل المتعلقة بهذه البنود. وفي حالة اختيار المنشأة للبديل الثاني، فإنه يجب عليها أن تخصص الضريبة بين البنود التي يعاد تصنيفها لاحقاً ضمن الأرباح أو الخسائر، وتلك البنود التي لا يعاد تصنيفها لاحقاً.

ومع ذلك، فقد أوضح معيار المحاسبة المصري رقم (١) المعدل أنه يجب على المنشأة أن تعرض عناصر الدخل الشامل الآخر قبل الآثار الضريبية المتعلقة بها مع إظهار قيمة وحيدة لضرائب الدخل المرتبطة بتلك العناصر، على أن يتم الإفصاح عن مبلغ ضريبة الدخل المرتبط بكل عنصر من هذه العناصر في الإيضاحات المتممة.

وفيما يتعلق بتسويات إعادة التبيو، فقد اتفق كل من معيار المحاسبة المالية رقم (١٣٠) (SFAS 130)، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (١) المعدل (IAS 1)، ومعيار المحاسبة المصري رقم (١) المعدل في أنه يجب على المنشأة أن تفصح عن تسويات إعادة التبيو المتعلقة بمكونات الدخل الشامل الآخر^(٣). إذ تُدرج تسويات إعادة التبيو مع مكون الدخل الشامل المتعلق بها في الفترة التي يعاد فيها التبيو ضمن الأرباح أو الخسائر. وبالتالي، يجب طرح هذه المكاسب غير المحققة من الدخل الشامل الآخر في الفترة التي يعاد فيها تبيو المكاسب المحققة ضمن الأرباح أو الخسائر لتجنب إدراجها ضمن مجموع الدخل الشامل مرتين. ويمكن للمنشأة أن تعرض تسويات إعادة التبيو في قائمة (قائمتي)^(٤) الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل، أو في الإيضاحات المتممة. وتقوم المنشأة التي تعرض إعادة التبيو في الإيضاحات المتممة بعرض بنود الدخل الشامل الآخر بعد أي تسويات إعادة تبيو متعلقة بها.

(٣) لا تنشأ تسويات إعادة التبيو عن التغيرات في فائض إعادة التقييم، أو عن إعادة قياس خطط المزايا المحددة، حيث يتم إثبات هذه المكونات ضمن الدخل الشامل الآخر، ولا يعاد تصنيفها ضمن الأرباح أو الخسائر في الفترات اللاحقة.

(٤) يسمح معيار المحاسبة المصري رقم (١) المعدل بعرض الدخل الشامل من خلال قائمة منفصلة فقط.

وبناءً على ما سبق، يتضح وجود خيارين مسموح بهما الآن لعرض الدخل الشامل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والأمريكية: أولهما، قائمة واحدة للأرباح والخسائر والدخل الشامل، والتي تتضمن صافي الدخل، وعناصر الدخل الشامل الآخر، وتنتهي بالدخل الشامل. وثانيهما، قائمتان منفصلتان: القائمة الأولى، قائمة الدخل، والتي تتضمن مكونات صافي الدخل. والقائمة الثانية، قائمة الدخل الشامل، والتي تبدأ بصافي الدخل، مضافاً إليه مكونات الدخل الشامل الآخر، وتنتهي بالدخل الشامل. بينما سمحت معايير المحاسبة المصرية بديل واحد فقط لعرض الدخل الشامل، وهو التقرير من خلال قائمتين منفصلتين.

ونظراً لأن مكان التقرير عن المعلومات داخل القوائم المالية قد يؤثر على سلوك المديرين من ناحية، كما أنه قد يؤثر على مستخدمي المعلومات التي يتم التقرير عنها من ناحية أخرى، لذلك تناول العديد من الدراسات اختبار الشكل السائد للتقرير عن الدخل الشامل ومكوناته بين الشركات. وفي هذا الصدد، أوضح العديد من الدراسات (e.g., Cimini 2013; Agostini 2014; De Cristofaro and Falzago 2014; Kim 2016) أن التقرير من خلال قائمتين منفصلتين يعتبر الشكل السائد للإفصاح عن الدخل الشامل. فقد توصلت دراسة (Cimini 2013) إلى تفضيل الشركات للإفصاح عن الدخل الشامل في قائمة منفصلة لكل من صافي الدخل والدخل الشامل، وذلك باستخدام عينة من ٦٠٠ شركة من ثلاث دول، هي: فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. إذ بلغت نسبة الشركات التي استخدمت بديل القائمتين للتقرير عن الدخل الشامل في عينة الدراسة ٨٧%.

وقد اتفقت دراستا (Agostini 2014), and De Cristofaro and Falzago (2014) على أن غالبية الشركات الإيطالية خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ تستخدم طريقة القائمتين المنفصلتين لعرض الدخل الشامل. وباستخدام عينة من ٢٩٥ شركة غير مالية من كل من المملكة المتحدة (٢١٣ شركة)، وإيطاليا (٨٢ شركة) خلال سنة ٢٠١٢، توصلت دراسة (Falzago and De Cristofaro 2016) إلى أن التقرير عن الدخل الشامل من خلال قائمتين منفصلتين هو الأكثر استخداماً من قبل الشركات بالدولتين.

وباستخدام عينة من ١٠٠٠ شركة أمريكية خلال فترة سنة ما قبل إصدار التعديل الذي أقره مجلس معايير المحاسبة المالية في يونيو ٢٠١١، والسنة التالية له، توصلت دراسة (Schaberl and Victoravich 2015) إلى أن نسبة الشركات التي قامت بالتقرير عن الدخل الشامل في قائمتين منفصلتين ٨٥%، بينما قام ١٥% من الشركات باستخدام بديل القائمة الواحدة للتقرير عن الدخل الشامل. وباستخدام عينة من الشركات المدرجة بمؤشر S&P500 خلال فترة سنة ما قبل إصدار التعديل الذي أقره مجلس معايير المحاسبة المالية في يونيو ٢٠١١، والسنة التي تم فيها تطبيق التعديل، أيدت دراسة (Kim 2016) ما توصلت إليه دراسة (Schaberl and Victoravich 2015)، حيث توصلت الدراسة إلى أن ٩٢% من عينة الدراسة استخدمت طريقة عرض الدخل الشامل من خلال قائمتين منفصلتين، كما أن ٩٤% من الشركات التي كانت تعرض الدخل الشامل في قائمة التغيرات في

حقوق الملكية قبل إصدار هذا التحديث تحولت إلى طريقة العرض من خلال القائمتين بعد إصدار هذا التحديث.

٩- الدراسات التي تناولت مقارنة الدخل الشامل بصافي الدخل كمقياس لأداء الشركة، واشتقاق فروض البحث الثلاثة الأولى

ترجع أهمية اختبار خصائص الدخل الشامل مقارنة بصافي الدخل إلى الرغبة في معرفة أي منهما يقيس أداء الشركة بشكل أفضل. وقد أوضحت دراسة Bratten et al. (2016) أن القيم العادلة تعرض معظم التوقعات الحالية، وكذلك التغيرات في هذه التوقعات بشأن الأداء المستقبلي. ومع ذلك، فإن تقديرات القيمة العادلة تعتبر أكثر تقلباً من تلك التقديرات المحددة بواسطة أسس القياس الأخرى، بالإضافة إلى أن التغيرات في القيم العادلة لبعض الأصول والالتزامات يتم الاعتراف بها في الأرباح، بينما يتم الاعتراف ببعض الآخر في الدخل الشامل وليس في صافي الدخل.

ومن ناحية أخرى، تناول العديد من الدراسات توضيح خصائص الأرباح. فقد تناولت دراسة Schipper and Vincent (2003)^(٥) ثلاث خصائص للأرباح مشتقة من خصائص السلاسل الزمنية للأرباح، وهي: الاستمرارية، والتقلب، والمقدرة التنبؤية. بينما تناولت دراسة Francis et al. (2004) سبع خصائص لجودة الأرباح، والتي تتضمن: جودة الاستحقاقات، والاستمرارية، والمقدرة التنبؤية، وتمهيد الدخل، والمقدرة التقييمية، والوقتية، والتحفظ. أما دراسة Francis et al. (2008)، فقد أوضحت مجموعة من خصائص جودة الأرباح التي تناولتها البحوث المحاسبية، والتي منها: جودة الاستحقاقات، والاستحقاقات غير الاختيارية، والاستمرارية، والمقدرة التنبؤية، وتمهيد الدخل، وتقلب الأرباح، والمقدرة التقييمية، والوقتية.

وسوف يتناول الباحث في هذا الجزء الدراسات التي اختبرت مدى أفضلية الدخل الشامل مقارنة بصافي الدخل كمقياس لأداء الشركة، واشتقاق فروض البحث الثلاثة الأولى. وسوف يتم تقسيم هذه الدراسات وفقاً لمجموعة من خصائص السلاسل الزمنية للأرباح، وهي: الاستمرارية، والتقلب، وأخيراً المقدرة التنبؤية، وذلك على النحو التالي:

٩-١ الدراسات التي تناولت مقارنة الدخل الشامل بصافي الدخل كمقياس لأداء الشركة استناداً إلى استمرارية الأرباح، واشتقاق فرض البحث الأول

يعبر مفهوم الاستمرارية عن مدى استدامة مقاييس الأداء على مر الزمن. وبالتالي، فقد ينظر المستثمرون إلى المقاييس الأكثر استمرارية على أنها المقاييس الأفضل للأداء نظراً لأنها تكون متكررة (Francis et al. 2004; Barton et al. 2010).

(٥) تناولت الدراسة مجموعة أخرى من خصائص الأرباح والمشتقة من العلاقة بين الدخل، والاستحقاقات، والتدفقات النقدية، ومجموعة ثانية من الخصائص المشتقة من الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية، ومجموعة أخيرة مستمدة من القرارات.

وفي هذا السياق، عرف (Lev 1989) استمرارية الأرباح بأنها المدى الذي يؤدي به الجزء غير المتوقع في سلسلة الأرباح إلى قيام المستثمرين بتعديل توقعاتهم بشأن الأرباح المستقبلية. وبالتالي، تنقسم الأرباح غير المتوقعة إلى مكونين: أولهما، مكون مستمر، والذي يؤثر على توقع الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية. وثانيهما، مكون مؤقت، والذي لا يؤثر على تلك التوقعات. أما دراسة (Herrmann et al. 2000)، فقد عرفت استمرارية مكونات الأرباح بأنها المدى الذي ترتبط به هذه المكونات بالأرباح المستقبلية، مع التحكم في مكونات الأرباح الأخرى. وعرفت دراسة (Nichols and Wahlen 2004) استمرارية الأرباح بأنها تشير إلى احتمال أن يتكرر مستوى أرباح الشركة في الفترات المستقبلية. وبالتالي، كلما ارتفع مستوى الاستمرارية، كلما زادت منفعة الأرباح عن الفترة الحالية في التنبؤ بأداء الفترات المستقبلية. وأخيراً، عرف (Jones and Smith 2011) استمرارية الأرباح من خلال مقدرتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية.

وقد أوضح (Lipe 1986) اختلاف مدى استمرارية مكونات الأرباح^(١)، بالإضافة إلى أن رد فعل سوق الأوراق المالية تجاه تلك المكونات يرتبط باستمرارية كل مكون منها. ويشير ذلك إلى أن هذه المكونات تقدم معلومات إضافية نتيجة الاختلاف في خصائصها.

وتتفق دراسات (Chambers et al. 2007), (Bamber et al. 2010), and (Kabir and Laswad 2011) على أن الدخل الشامل يتضمن مجموعة من العناصر، والتي تنتج عن عوامل متعلقة بالسوق لا تخضع لسيطرة الإدارة وتتصف أيضاً بالتقلب، مثل: التغيرات في أسعار الصرف، والتغيرات في معدلات الفائدة. وبالتالي، تتصف تلك العناصر بأنها ذات طبيعة مؤقتة. لذلك، استهدف العديد من الدراسات (e.g., Barton et al. 2010; Kabir and Laswad 2011; Yao et al. 2017) اختبار مدى استمرارية كل من صافي الدخل، والدخل الشامل كمقياسين للأداء.

وفي هذا الصدد، توصلت دراسات (Barton et al. 2010), (Kabir and Laswad 2011) وشتويوي (٢٠١٤) إلى أن الدخل الشامل أقل استمرارية مقارنة بصافي الدخل. فقد توصلت دراسة (Barton et al. 2010) إلى أن الدخل الشامل أقل استمرارية من صافي الدخل^(٢)، وذلك من خلال عينة من ٢٠٠٠٠ شركة في ٤٦ دولة خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥. وبالتطبيق على عينة من ٨٦ شركة مقيدة بالبورصة بنيوزيلندا خلال سنة ٢٠١٠، أيدت دراسة (Kabir and Laswad 2011) ما توصلت إليه دراسة (Barton et al. 2010). واعتماداً على عينة من عشرة بنوك بالقطاع المصرفي السعودي

(١) تتضمن مكونات الأرباح العناصر التالية: مجمل الربح، والمصرفوات البيعية والعامية والإدارية، ومصروف الإهلاك، ومصروف الفائدة، وضرائب الدخل، والعناصر الأخرى التي يتم التقرير عنها في حقوق الملكية.

(٢) تم اختبار ثمانية مقاييس للأداء، هي: إجمالي المبيعات، والأرباح التشغيلية قبل الفوائد وضرائب الدخل والإهلاك والاستفاد، والدخل التشغيلي قبل ضرائب الدخل، وصافي الدخل قبل الضرائب، والدخل قبل البنود الاستثنائية والعمليات غير المستمرة، وصافي الدخل، والدخل الشامل، والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية. وذلك باستخدام سبع خصائص لكل مقياس من مقاييس الأداء السابقة، هي: الاستمرارية، والمقدرة التنبؤية، وتمهيد الدخل، والمقدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، ومقدرة مقياس الأداء على أن يكون بديلاً للتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، والتحفظ، والوقتية.

خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣، توصلت دراسة شتيوي (٢٠١٤) إلى أن صافي الدخل أكثر استمرارية مقارنة بالدخل الشامل.

ومن ناحية أخرى، قامت دراسة Jones and Smith (2011) بمقارنة استمرارية الدخل الشامل الآخر باستمرارية البنود الاستثنائية، وذلك من خلال عينة من ٢٣٦ شركة أمريكية خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٥. وقد توصلت الدراسة إلى أن مكاسب وخسائر البنود الاستثنائية تظهر استمرارية صفر، بما يشير إلى أن هذه البنود مؤقتة، بينما تظهر مكاسب خسائر الدخل الشامل استمرارية سالبة، حيث إنها تتعكس جزئياً على مر الزمن.

وعلى عكس ما سبق، وباستخدام عينة من ٢١٠ بنك خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣، توصلت دراسة Yao et al. (2017) إلى أن استخدام القيم العادلة للأدوات المالية يدعم استمرارية الأرباح. كما توصلت الدراسة إلى أن أصول المستوى الأول لقياس القيمة العادلة ترتبط إيجاباً باستمرارية الأرباح، بينما لا ترتبط أصول المستويين الثاني والثالث لقياس القيمة العادلة باستمرارية الأرباح. وأخيراً، توصلت الدراسة إلى أن الارتباط بين تقديرات القيمة العادلة واستمرارية الأرباح يتم تعديله بواسطة كل من: تصنيف أصول القيم العادلة من خلال الأرباح والخسائر مقابل الدخل الشامل الآخر، وإمكانية الاعتماد على تلك التقديرات.

ويرى الباحث، أن معظم الدراسات التي اختبرت مدى استمرارية كل من صافي الدخل، والدخل الشامل كمقياسين للأداء، توصلت إلى أن صافي الدخل يكون أكثر استمرارية مقارنة بالدخل الشامل. وقد يرجع ذلك إلى أن الدخل الشامل يتضمن مجموعة من العناصر ذات الطبيعة المؤقتة، والتي تنتج عن عوامل متقلبة متعلقة بالسوق، ولا تخضع لسيطرة الإدارة. لذلك، تتخفف درجة استمرارية الدخل الشامل. واستناداً إلى ما تقدم، يمكن اشتقاق الفرض الأول للبحث في صورته البديلة على النحو التالي:

الفرض الأول: الدخل الشامل أقل استمرارية مقارنة بصافي الدخل.

٩-٢ الدراسات التي تناولت مقارنة الدخل الشامل بصافي الدخل كمقياس لأداء الشركة

استناداً إلى تقلب الأرباح، واشتقاق فرض البحث الثاني

يشير تقلب الأرباح إلى مدى استقرار أو عدم استقرار أرباح الشركة (Apat 2014). ويعتبر تقلب الأرباح مهماً، حيث إنه يمكن أن يؤثر على مدى إدراك وتقييم المستثمرين لمخاطر الاستثمار في الشركات (Khan and Bradbury 2014, 2016; Goncharov 2015). ويستند المعارضون لاستخدام المحاسبة على أساس القيمة العادلة إلى أنها تؤدي إلى زيادة التقلبات بالقوائم المالية (Khan and Bradbury 2014). وبالتالي، فإن الدخل على أساس القيمة العادلة يتصف بالتقلب، وغالباً ما يكون موضعاً لتقديرات الإدارة واستخدام ما يتاح لها من حرية (Sodan 2015).

ونظراً لأن الدخل الشامل يتضمن التغيرات في القيم العادلة لبعض الأصول والالتزامات المالية، فقد أشار بعض الدراسات إلى أن الدخل الشامل يتصف بتقلبات أعلى مقارنة بصافي الدخل (Bamber 2016; Huang et al. 2016; Gazzola and Amelio 2014; et al. 2010). فعلى سبيل المثال،

أوضحت دراسة (Bamber et al. (2010) أن ٧٢,٥% من عينة الدراسة لديها انحراف معياري أكبر للدخل الشامل مقارنة بصافي الدخل. ويعني ذلك أن الدخل الشامل أكثر تقلباً. لذلك، تناول العديد من الدراسات (e.g., Barth et al. 1995; Hodder et al. 2006; Bamber et al. 2010; Khan and Bradbury 2016; Obradović and Karapavlović 2017) الاختبار مدى تقلب الدخل الشامل مقارنة بتقلب صافي الدخل، ومدى انعكاس ذلك على تقييم المستثمرين لمخاطر الشركة، ومن ثم على أسعار وعوائد الأسهم.

وفي هذا الصدد، اتفقت دراستا Al-Yaseen and Al-Khadash (2011), and Barth et al. (1995), Khadash (2011) على أن الدخل على أساس القيمة العادلة يتصف بدرجة أكبر من التقلب مقارنة بالدخل على أساس التكلفة التاريخية. فقد توصلت دراسة Barth et al. (1995) إلى أن الأرباح على أساس القيمة العادلة تكون أكثر تقلباً مقارنة بالأرباح على أساس التكلفة التاريخية. ومع ذلك، توصلت الدراسة إلى أن أسعار الأسهم لا تعكس التقلب الإضافي بين الأرباح في الحالتين، وذلك باستخدام عينة من ١٣٧ بنك خلال الفترة ١٩٧١-١٩٩٠. وبالتطبيق على عينة من ٢٢ شركة تأمين أردنية خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦، أيدت دراسة Al-Yaseen and Al-Khadash (2011) ارتفاع تقلب الدخل في ظل الاعتراف بمكاسب أو خسائر القيمة العادلة غير المحققة للأدوات المالية.

وباستخدام عينة من ٢٠٢ بنك تجاري بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٤، استهدفت دراسة Hodder et al. (2006) اختبار تقلب ثلاثة مقاييس للأداء، هي: صافي الدخل، والدخل الشامل، ومقاييس الدخل على أساس القيمة العادلة الكاملة. وذلك على اعتبار أن الدخل الشامل للبنوك التجارية لا يعرض القيمة العادلة الكاملة للأداء المالي. ويرجع ذلك إلى أن معظم الأصول والالتزامات لا يتم تقييمها على أساس القيمة العادلة في ظل المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. وقد خلصت الدراسة إلى أن تقلب الدخل على أساس القيمة العادلة الكاملة كان أكبر بثلاثة أضعاف من تقلب الدخل الشامل، وأكبر بخمسة أضعاف من تقلب صافي الدخل، كما أن تقلب الدخل الشامل كان أكبر من تقلب صافي الدخل.

وقد اتفقت دراسات (Khan and Bradbury (2014; 2016), and Obradović and Karapavlović (2017)؛ وعبد الوهاب (٢٠١٧) على أن الدخل الشامل أكثر تقلباً مقارنة بصافي الدخل. وقد تم ذلك بالتطبيق على عينة من ٢٥٤٥ شركة أمريكية غير مالية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ (Khan and Bradbury 2014). أما دراسة (Khan and Bradbury (2016) فقد تم تطبيقها على عينة من ٩٢ شركة غير مالية بنيوزيلندا خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٠. في حين تم تطبيق دراسة (Obradović and Karapavlović (2017) على عينة من ١٣٢ شركة بقطاع الأغذية والمشروبات في جمهورية صربيا عن سنة ٢٠١٤. أما دراسة عبد الوهاب (٢٠١٧)، فقد استخدمت عينة من ٣٦ شركة مقيمة بالبورصة المصرية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٦. وقد أضافت دراستا Khan and Bradbury (2014; 2016) وجود ارتباط بين الدخل الشامل والمقاييس السوقية للمخاطر، والتي تشمل تقلب عوائد الأسهم، وبيتا. ومع ذلك، لم تتوصل الدراستان إلى وجود علاقة بين التقلب الإضافي

للدخل الشامل بالنسبة لصافي الدخل وخطر السوق. ويشير ذلك إلى أنه لا يتم تسعير أو تقييم التقلب الإضافي من قبل المستثمرين.

ومن ناحية أخرى، توصلت دراستا شتيوي (٢٠١٤)، Kabir and Laswad (2011) إلى عدم وجود فرق معنوي بين تقلب صافي الدخل وتقلب الدخل الشامل. ومع ذلك، فقد توصلت دراسة Kabir and Laswad (2011) إلى أنه بقسمة كل من صافي الدخل والدخل الشامل على إجمالي الأصول في نهاية السنة، فإن تقلب صافي الدخل كان أكبر من تقلب الدخل الشامل، وأن الفرق بينهما كان معنوياً. ومع ذلك، لم يتم تأييد هذه النتيجة باستخدام القيمة السوقية للأسهم بدلاً من إجمالي الأصول في نهاية السنة.

ويرى الباحث، أن معظم الدراسات أيدت ارتفاع تقلب الدخل الشامل مقارنة بصافي الدخل. وقد يرجع ذلك إلى أن الدخل الشامل يتضمن تغيرات في القيمة بدرجة أكبر مقارنة بصافي الدخل. وبالتالي، من المحتمل أن يكون الدخل الشامل أكثر تقلباً من صافي الدخل. وبناءً على ذلك، يمكن اشتقاق الفرض الثاني للبحث في صورته البديلة على النحو التالي:

الفرض الثاني: الدخل الشامل أكثر تقلباً مقارنة بصافي الدخل.

٣-٩ الدراسات التي تناولت مقارنة الدخل الشامل بصافي الدخل كمقياس لأداء الشركة

استناداً إلى المقدرة التنبؤية، واشتقاق فرض البحث الثالث

تُعرف المقدرة التنبؤية للأرباح بأنها مقدرة الأرباح عن الفترة الماضية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية (Lipe 1990). كما تشير المقدرة التنبؤية إلى مقدرة الأرباح ومكوناتها في تحسين قدرة مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بعناصر محددة، وبالتالي فهي ترتبط بفعالية القرار (Schipper and Vincent 2003). وقد عرفت دراسة (Jones and Smith 2011) مفهوم المقدرة التنبؤية بأنه مصطلح يصور مقدرة العنصر على التنبؤ بالأرباح أو التدفقات النقدية المستقبلية.

ونظراً لأن الدخل الشامل يتضمن مجموعة من العناصر ذات الطبيعة المؤقتة، فقد أوضحت دراسة Skinner (1999) أنه لا يوجد تأثير للتغيرات السابقة في مكاسب أو خسائر الدخل الشامل الآخر على التغيرات المستقبلية. وبالتالي، فقد لا ترتبط تلك التغيرات بالتدفقات النقدية المستقبلية. وعلى العكس، فقد أشارت دراسة (Bratten et al. 2016) إلى أن التعديلات المرتبطة بالقيمة العادلة والمدرجة بالدخل الشامل يمكن أن تتنبأ بالأداء المستقبلي. لذلك، تناول العديد من الدراسات (e.g., Choi et al. 2007; Kanagaretnam et al. 2009; Bataineh and Rababah 2016; Bratten et al. 2016) اختبار المقدرة التنبؤية للدخل الشامل مقارنة بصافي الدخل. وفي هذا الصدد، لم تتفق نتائج تلك الدراسات. فمن ناحية، توصل بعض الدراسات (e.g., Dhaliwal et al. 1999; Kanagaretnam et al. 2009; Goncharov and Hodgson 2011; Özcan 2015; Bataineh and Rababah 2016) إلى وجود مقدرة تنبؤية أعلى لصافي الدخل مقارنة بالدخل الشامل.

فقد توصلت دراسة (Dhaliwal et al. (1999 باستخدام عينة من ١١٤٢٥ مشاهدة سنوية خلال سنتي ١٩٩٤، ١٩٩٥ إلى أن صافي الدخل يتنبأ بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، وكذلك صافي الدخل بدرجة أفضل مقارنة بالدخل الشامل. وبالتالي، لم تؤيد الدراسة الادعاء بأن الدخل الشامل يعتبر مقياساً أفضل للأداء مقارنة بصافي الدخل.

وبالتطبيق على ٧٥ شركة كندية خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٣، توصلت دراسة Kanagaretnam et al. (2009) إلى أن صافي الدخل يتنبأ بصافي الربح المستقبلي بدرجة أفضل من الدخل الشامل. كما توصلت الدراسة إلى ضعف المقدرة التنبؤية لمكونات الدخل الشامل الآخر بالربحية المستقبلية. وقد توصلت دراسة (Goncharov and Hodgson (2011 إلى انخفاض المقدرة التنبؤية للدخل الشامل ومكوناته بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية مقارنة بصافي الدخل، وذلك باستخدام عينة من الشركات في ١٦ دولة أوروبية خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٥.

وبالتطبيق على عينة من ٢٣٦ شركة أمريكية خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٥، توصلت دراسة (Jones and Smith (2011 إلى أن مكاسب وخسائر الدخل الشامل الآخر لها مقدرة تنبؤية أقل بكل من صافي الدخل المستقبلي، والتدفقات النقدية المستقبلية مقارنة بالمقدرة التنبؤية للبند الاستثنائية. كما توصلت الدراسة إلى أن الدخل الشامل الآخر له مقدرة تنبؤية بالأرباح لسنة واحدة تالية فقط، وذلك على عكس مكاسب وخسائر البنود الاستثنائية، والتي كان لها مقدرة تنبؤية بصافي الدخل والتدفقات النقدية لفترة خمس سنوات تالية على الأقل.

وباستخدام عينة من الشركات المصرية المدرجة بالمؤشر EGX 30 خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤، توصلت دراسة (Elbayoumi and Awadallah (2012 إلى عدم أفضلية الدخل الشامل ومكوناته في تفسير صافي الدخل عن الفترة التالية مقارنة بصافي الدخل.

وقد استهدفت دراسة (Özcan (2015 تقييم منفعة الدخل الشامل وصافي الدخل في تفسير الأداء المستقبلي للشركة، وذلك باستخدام عينة من ١٠٢ شركة غير مالية مدرجة ببورصة إسطنبول خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. وقد توصلت الدراسة إلى أن صافي الدخل أفضل من الدخل الشامل في التنبؤ بصافي الدخل المستقبلي. وعلى العكس، فإن الدخل الشامل أفضل من صافي الدخل في التنبؤ بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

وبالتطبيق على عينة من ٢٩ شركة صناعية مقيدة ببورصة عمان خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥، توصلت دراسة (Bataneh and Rababah (2016 إلى أن صافي الدخل عن الفترة الحالية له مقدرة تنبؤية أعلى بكل من صافي الدخل المستقبلي والدخل الشامل المستقبلي مقارنة بالدخل الشامل عن الفترة الحالية.

وعلى العكس، فقد توصل بعض الدراسات (e.g., Choi et al. 2007; Kanagaretnam et al. 2009; Takahashi and Wong 2012; Bratten et al. 2016; Sajnog 2017) إلى وجود مقدرة تنبؤية للدخل الشامل. فباستخدام عينة من ٣٧١٦ شركة أمريكية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٣، توصلت دراسة (Choi et al. (2007 إلى أن الدخل الشامل يمكنه التنبؤ بصافي الدخل عن الفترة

التالية بدرجة أكبر مقارنة بصافي دخل الفترة الحالية. ومع ذلك، لم يحدث تحسن في نموذج التنبؤ عند إدراج مكونات الدخل الشامل الآخر بدلاً من الدخل الشامل الآخر المجمع.

وقد توصلت دراسة Kanagaretnam et al. (2009) إلى أن الدخل الشامل يرتبط بقوة بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للسنة التالية مقارنة بصافي الدخل. كما أن المقدرة التنبؤية للدخل الشامل بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية تنبع من المكاسب والخسائر غير المحققة من الأوراق المالية المتاحة للبيع.

وباستخدام عينة من الشركات غير المالية اليابانية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠، توصلت دراسة Takahashi and Wong (2012) إلى أنه يتم التنبؤ بصافي الربح عن العام الحالي بواسطة الدخل الشامل الآخر للعام السابق. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى المكاسب والخسائر غير المحققة من الأوراق المالية المتاحة للبيع وفائض إعادة تقييم الأراضي. كما توصلت الدراسة إلى ازدياد المقدرة التنبؤية للدخل الشامل الآخر في الفترة ما بعد ٢٠٠٦ - الإفصاح عن الدخل الشامل في قائمة التغيرات في حقوق الملكية - مقارنة بالفترة ما قبل ٢٠٠٦.

وقد توصلت دراسة Bratten et al. (2016) إلى أن تعديلات القيم العادلة المدرجة بالدخل الشامل الآخر يمكن أن تنتبأ بالأرباح عن السنة التالية، والسنتين التاليتين، وذلك باستخدام عينة من البنوك بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٣. ومع ذلك، فإن المكونات المختلفة للدخل الشامل الآخر لها آثار مختلفة فيما يتعلق بالربحية المستقبلية. فبينما ترتبط المكاسب والخسائر غير المحققة من الاستثمارات المتاحة للبيع إيجاباً بالأرباح المستقبلية، فإن المكاسب والخسائر غير المحققة عن عقود المشتقات المصنفة كأشطة تحوط للتدفقات النقدية ترتبط سلباً بالأرباح المستقبلية.

وقد استهدفت دراسة Sajnog (2017) تقييم منفعة الدخل الشامل في التنبؤ بالأرباح المستقبلية، وذلك باستخدام القوائم المالية المرحلية لعينة من البنوك المدرجة ببورصة وارسو خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٦. وقد توصلت الدراسة إلى وجود مقدرة تنبؤية للدخل الشامل بالأرباح المستقبلية، وذلك من خلال وجود علاقة إيجابية بين الدخل الشامل والربحية المستقبلية.

ومن ناحية أخرى، توصل بعض الدراسات (e.g., Zülch and Pronobis 2010; Kabir and Laswad 2011) إلى عدم وجود مقدرة تنبؤية للدخل الشامل، أو عدم وجود اختلاف بين المقدرة التنبؤية لكل من الدخل الشامل وصافي الدخل. فقد استهدفت دراسة Zülch and Pronobis (2010) اختبار المقدرة التنبؤية للدخل الشامل ومكوناته، لعينة من ٧١ شركة ألمانية خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٧. ولم تتوصل الدراسة إلى أدلة بأن الدخل الشامل له مقدرة تنبؤية أفضل بالأداء التشغيلي المستقبلي للشركة مقارنة بصافي الدخل. كما لم تتوصل الدراسة إلى وجود مقدرة تنبؤية إضافية سواء للدخل الشامل أو لمكونات الدخل الشامل الآخر بالنسبة للتنبؤ بالأداء التشغيلي للشركة في الفترة التالية.

وقد توصلت دراسة Kabir and Laswad (2011) إلى عدم وجود فرق معنوي في المقدرة التنبؤية لصافي الدخل والدخل الشامل، وذلك لعينة من ٨٦ شركة مقيدة بالبورصة بنيوزيلندا خلال سنة ٢٠١٠. ومع ذلك، توصلت الدراسة إلى أن الدخل الشامل الآخر له مقدرة إضافية للتنبؤ بالتدفقات

النقدية من العمليات التشغيلية لسنة تالية، رغم أن المقدرة الإضافية للدخل الشامل للتنبؤ بصافي الدخل لسنة تالية لم تكن معنوية.

وبالتطبيق على عينة من البنوك السعودية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، توصلت دراسة عصيمي (٢٠١٢) إلى عدم وجود مقدرة تنبؤية للدخل الشامل الربع سنوي. حيث لم توضح الدراسة أية علاقة معنوية بين الدخل الشامل عن الربع الحالي بنظيره عن الربع السابق. وفي ذات السياق، وباستخدام عينة من البنوك بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣، توصلت دراسة شتيوي (٢٠١٤) إلى عدم وجود فروق معنوية في المقدرة التنبؤية لكل من صافي الدخل والدخل الشامل.

وأخيراً، توصلت دراسة عبد الوهاب (٢٠١٧) إلى أنه لا توجد أية ميزة تفاضلية للدخل الشامل مقارنة بصافي الدخل فيما يتعلق بالتنبؤ بربحية السهم أو بالتنبؤ بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، وذلك باستخدام عينة من ٣٦ شركة مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٦. ومع ذلك، توصلت الدراسة إلى معنوية عناصر الدخل الشامل الآخر في التنبؤ بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.

ويرى الباحث، أن الدراسات التي تناولت اختبار المقدرة التنبؤية لكل من صافي الدخل، والدخل الشامل، توصلت إلى نتائج مختلفة والتي قد ترجع إلى اختلاف منهجيات وبيانات تلك الدراسات، وكذلك البيانات التي تم إجراؤها فيها. فمن ناحية، أيد بعض الدراسات (e.g., Dhaliwal et al. 1999; Kanagaretnam et al. 2009; Goncharov and Hodgson 2011; Özcan 2015) مقدرة تنبؤية أعلى لصافي الدخل مقارنة بالدخل الشامل. ومن ناحية أخرى، أيد بعض الدراسات (e.g., Choi et al. 2007; Takahashi and Wong 2012; Bratten et al. 2016; Sajnog 2017) وجود مقدرة تنبؤية للدخل الشامل. ومن ناحية ثالثة، أيد البعض الآخر (e.g., Zülch and Pronobis 2010; Kabir and Laswad 2011) عدم وجود فرق معنوي في المقدرة التنبؤية لصافي الدخل والدخل الشامل.

ونظراً لأن الدخل الشامل يتضمن بعض المكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم بعض الأصول أو الالتزامات، والتي تمثل تغيرات مؤقتة ناتجة عن التغيرات في معدلات الفائدة، وأسعار الصرف، فإنه من المحتمل أن تنخفض المقدرة التنبؤية للدخل الشامل مقارنة بصافي الدخل، سواء بالنسبة للتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، أو صافي الدخل. واستناداً إلى ما تقدم، يمكن اشتقاق الفرض الثالث للبحث في صورته البديلة على النحو التالي:

الفرض الثالث: الدخل الشامل له مقدرة تنبؤية أقل من صافي الدخل.

ولاختبار هذا الفرض، فإنه سوف يتم تحليله إلى الفرضين الفرعيين التاليين:

الفرض الفرعي الأول: الدخل الشامل له مقدرة تنبؤية بالتدفقات النقدية المستقبلية من العمليات التشغيلية أقل من صافي الدخل.

الفرض الفرعي الثاني: الدخل الشامل له مقدرة تنبؤية بصافي الدخل المستقبلي أقل من صافي الدخل.

١٠- الدراسات التي تناولت تأثير الدخل الشامل والدخل الشامل الآخر ومكوناته على توزيعات الأرباح النقدية، واشتقاق باقي فروض البحث

تم دراسة العلاقة بين صافي الدخل والتوزيعات بواسطة Lintner عام ١٩٥٦، والذي قام بتطوير نموذج يوضح أن التوزيعات تعتمد على الأرباح عن السنة الحالية والتوزيعات عن السنة السابقة. وقد وجد Lintner أن الشركات تحدد بشكل مسبق توزيعات أرباحها عن العام الحالي مقارنة بتلك التوزيعات عن العام الماضي بدلاً من تحديد توزيعات كل سنة بشكل مستقل على أساس أرباح السنة نفسها (Lintner 1956: as cited in De Jager 2015; Sikalidis and Leventis 2017). ونتيجة لذلك، فإن الشركات تفضل وجود توزيعات مستقرة فيما يتعلق بالأرباح، وبالتالي تتحدد التوزيعات على أساس الأرباح في الأجل الطويل بدلاً من الأرباح المؤقتة. ويشير ذلك إلى وجود علاقة قوية بين استمرارية الأرباح والتوزيعات.

واستناداً إلى نتائج دراسة Lintner، أوضح العديد من الدراسات (e.g., Kormendi and Zarowin 1996; Skinner and Soltes 2011; Xie et al. 2014) أن التوزيعات ترتبط بالأرباح المستمرة. فقد وجدت دراسة Kormendi and Zarowin (1996) أن التوزيعات المدفوعة تكون أعلى في الشركات التي تتصف بأرباحها ذات استمرارية أكبر، وذلك لعينة من ٣٣٧ شركة أمريكية خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٨٩. وبالتطبيق على عينة من الشركات الأمريكية خلال الفترة ١٩٧٤-٢٠٠٥، توصلت دراسة Skinner and Soltes (2011) إلى أن أرباح الشركات التي قامت بدفع توزيعات كانت أكثر استمراراً مقارنة بأرباح تلك الشركات التي لم تقم بدفع توزيعات. يضاف إلى ذلك، أن الشركات التي قامت بدفع توزيعات أقل احتمالاً للتقرير عن الخسائر، كما أن الخسائر التي تقوم بالتقرير عنها تعتبر خسائر مؤقتة ناتجة عن بنود استثنائية.

وفي ذات السياق، توصلت دراسة Xie et al. (2014) إلى أن الشركات الصينية والتي قامت بدفع توزيعات خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، لديها أرباحاً أكثر استمرارية مقارنة بأرباح تلك الشركات التي لم تقم بدفع توزيعات. كما أن الشركات التي قامت بدفع توزيعات نقدية لديها أرباحاً أكثر استمرارية من أرباح تلك الشركات التي قامت بتوزيعات في صورة أسهم فقط. ويؤيد ذلك ما توصلت إليه دراسة Deng et al. (2017) من أن توزيعات الأرباح المدفوعة ترتبط بالأرباح الأكثر استمراراً كمؤشر لجودة الأرباح، وذلك لعينة من الشركات الصينية خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠١٤.

وقد تناول بعض الدراسات (e.g., Goncharov and Van Triest 2011; Ito and Kochiyama 2014; De Jager 2015; Sikalidis and Leventis 2017) تعديلات القيمة العادلة والدخل الشامل على توزيعات الأرباح. فقد استهدفت دراسة Goncharov and Van Triest (2011) اختبار تأثير تعديلات القيمة العادلة الموجبة على سياسة توزيعات الأرباح، باستخدام عينة من ١١٧٩ شركة روسية خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦. وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود دليل على زيادة التوزيعات استجابة إلى تعديلات القيم العادلة الموجبة. بينما توصلت الدراسة إلى

وجود علاقة سلبية بين تعديلات القيمة العادلة الموجبة والتغير في التوزيعات بعد التحكم في محددات سياسة التوزيعات. وعلى العكس، توصلت دراسة (De Jager (2015 إلى أن البنوك تقوم بدفع توزيعات من المكاسب المؤقتة غير المحققة، وذلك بالتطبيق على أكبر خمسة بنوك بجنوب إفريقيا خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٠. وفي ذات السياق، توصلت دراسة (Sikalidis and Leventis (2017 من خلال عينة من ٢٤٣ شركة مدرجة ببورصة أثينا خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨، إلى أن تعديلات القيمة العادلة على الاستثمارات العقارية تكون مستمرة، بينما تتصف تعديلات القيمة العادلة على الأوراق المالية بأنها مؤقتة. ولذلك، فإن تعديلات القيمة العادلة من الاستثمارات العقارية هي التي ترتبط بدفع توزيعات الأرباح.

ومن ناحية أخرى، استهدفت دراسة (Ito and Kochiyama (2014 اختبار ما إذا كان الدخل الشامل والدخل الشامل الآخر يؤثران على التوزيعات النقدية، وذلك لعينة من ٢٩٤٣٢ مشاهدة سنوية لشركات يابانية خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٠. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين التوزيعات وكل من الدخل الشامل والدخل الشامل الآخر. وعند تقسيم عينة الدراسة على أساس إشارة الدخل الشامل الآخر، توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين الدخل الشامل الآخر الموجب والتوزيعات، بينما توصلت الدراسة إلى أن الدخل الشامل الآخر السالب أكثر احتمالاً لأن يؤدي إلى توزيعات أقل.

ويرى الباحث، أنه بافتراض أن تعديلات القيمة العادلة تتصف بأنها مؤقتة، كما أن المستثمرين يقومون بمعالجة هذه المعلومات بكفاءة، فإن الزيادة في القيمة العادلة لن يكون لها تأثير على توزيعات الأرباح. ومن ناحية أخرى، إذا كان تحديد توزيعات الأرباح يتم على أساس الأرباح المستمرة، وبافتراض أن الدخل الشامل يتصف بالتقلب، بالإضافة إلى كونه أرباحاً مؤقتة تنتج عن تقلبات السوق، فإنه يمكن القول بأن الدخل الشامل لن يؤثر على توزيعات الأرباح. وبناءً على ذلك، يمكن اشتقاق الفرض الرابع للبحث في صورته البديلة على النحو التالي:

الفرض الرابع: لا يؤثر الدخل الشامل على توزيعات الأرباح النقدية.

ومن ناحية أخرى، فإن الدخل الشامل يتكون من مجموع صافي الدخل والدخل الشامل الآخر، والذي يتضمن بدوره عناصر تختلف في طبيعتها وخصائصها عن صافي الدخل. إذ إنها تتصف بأنها عناصر مؤقتة، وبالتالي قد لا يكون لها تأثير على توزيعات الأرباح. واستناداً إلى ما تقدم، يمكن اشتقاق الفرض الخامس للبحث في صورته البديلة على النحو التالي:

الفرض الخامس: لا يؤثر الدخل الشامل الآخر على توزيعات الأرباح النقدية.

ولاختبار هل يختلف تأثير مكونات الدخل الشامل الآخر على توزيعات الأرباح، فإنه يمكن اشتقاق الفرض السادس للبحث في صورته البديلة على النحو التالي:

الفرض السادس: يختلف تأثير مكونات الدخل الشامل الآخر على توزيعات الأرباح النقدية.

١١ - الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض البحث والمتعلقة بمدى أفضلية الدخل الشامل كمقياس لأداء الشركة مقارنة بصافي الدخل، وذلك استناداً إلى ثلاث خصائص للأرباح، هي: الاستمرارية، والتقلب، والمقدرة التنبؤية. يضاف إلى ذلك، اختبار تأثير كل من الدخل الشامل، والدخل الشامل الآخر ومكوناته على توزيعات الأرباح النقدية، وذلك باستخدام عينة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية. وسيتم تحقيق ذلك من خلال التعرض للجوانب التالية: مجتمع وعينة الدراسة، وتصنيف وقياس متغيرات الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة، والإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة والارتباط بين متغيرات الدراسة، ونتائج اختبار فروض البحث، وذلك على النحو التالي:

١-١١ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية على مدار فترة خمس سنوات من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦^(٨). وقد تم اختيار الشركات التي تمثل عينة الدراسة وفقاً للمعايير التالية:

- أ. أن تكون الشركة مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية على مدار فترة الدراسة.
- ب. ألا تنتمي الشركة إلى قطاعي البنوك، والخدمات المالية، ويرجع ذلك إلى وجود قواعد تنظيمية خاصة بهما، والتي تعكس على المعلومات الواردة بالتقارير المالية للشركات بهذين القطاعين.
- ج. أن يكون قد تم التقرير عن أي بند من بنود الدخل الشامل الآخر في التقارير المالية للشركة في سنة واحدة على الأقل من سنوات الدراسة.
- د. أن تتوفر التقارير المالية السنوية لتلك الشركات على مدار فترة الدراسة، وأن تنتهي السنة المالية للشركة في ٣١ ديسمبر من كل عام.

وقد نتج عن تطبيق المعايير الأربعة السابقة اختيار ٤٠ شركة من ١٢ قطاعاً تمثل عينة الدراسة. وقد اعتمد الباحث في الحصول على البيانات اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية على التقارير المالية للشركات، بالإضافة إلى توزيعات أرباح الشركات. وقد تم الحصول على هذه البيانات من موقع شركة مصر لخدمة المعلومات والتجارة (Mistnews)، وموقع معلومات مباشر مصر، بالإضافة إلى المعلومات المتاحة على المواقع الإلكترونية للشركات. ويوضح الجدول رقم (١) عدد ونسبة شركات عينة الدراسة موزعة وفقاً للقطاعات التي تنتمي إليها.

جدول رقم (١) عدد ونسبة شركات عينة الدراسة موزعة وفقاً للقطاعات

القطاع	عدد ونسبة الشركات	عدد الشركات	النسبة
--------	-------------------	-------------	--------

(٨) تغطي البيانات المستخدمة في الدراسة فترة سبع سنوات من ٢٠١١ إلى ٢٠١٧. ويرجع ذلك إلى أن احتساب بعض المتغيرات واختبار الفروض يتطلب بيانات عن سنة سابقة، وسنة تالية، كما سيتضح لاحقاً.

قطاع الموارد الأساسية	٣	٧,٥%
قطاع الكيماويات	٢	٥%
قطاع التشييد ومواد البناء	١٠	٢٥%
قطاع الأغذية والمشروبات	٤	١٠%
قطاع الرعاية الصحية والأدوية	١	٢,٥%
قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٤	١٠%
قطاع منتجات منزلية وشخصية	٢	٥%
قطاع العقارات	٧	١٧,٥%
قطاع التكنولوجيا	١	٢,٥%
قطاع الاتصالات	١	٢,٥%
قطاع السياحة والترفيه	٤	١٠%
قطاع الموزعين وتجارة التجزئة	١	٢,٥%
إجمالي عدد الشركات	٤٠	١٠٠%

١١-٢ توصيف وقياس متغيرات الدراسة

تشمل متغيرات الدراسة أربعة متغيرات، هي: الدخل الشامل، والدخل الشامل الآخر، وصافي الدخل، وتوزيعات الأرباح، بالإضافة إلى متغيرات الرقابة. وسوف يتناول الباحث في هذا الجزء التعريف بهذه المتغيرات ونماذج قياسها، وذلك على النحو التالي:

١١-٢-١ الدخل الشامل والدخل الشامل الآخر

تم تعريف الدخل الشامل بأنه التغير في حقوق ملكية الشركة خلال الفترة، والناجم عن المعاملات والأحداث والظروف الأخرى من مصادر بخلاف الملاك. أما الدخل الشامل الآخر، فيشمل بنود الدخل والمصروفات - بما في ذلك تسويات إعادة التوبيخ - والتي لا يُعترف بها في الأرباح أو الخسائر طبقاً لما تتطلبه معايير المحاسبة المصرية الأخرى. ويتضمن الدخل الشامل الآخر العناصر التالية: (١) إعادة قياس نظم المزايا المحددة. (٢) المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي. (٣) المكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع. (٤) الجزء الفعال من المكاسب والخسائر على أدوات التغطية المستخدمة في تغطية التدفق النقدي. ويمكن قياس الدخل الشامل ومكونات الدخل الشامل الآخر باستخدام بديلين: **أولهما**، استخدام البيانات المسجلة فعلياً بقائمة الدخل الشامل. **وثانيهما**، حساب الدخل الشامل ضمناً من خلال استخدام بيانات قائمة التغيرات في حقوق الملكية والإيضاحات المتممة.

ونظراً لأن الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية كانت غير ملزمة بالتقرير عن الدخل الشامل قبل سنة ٢٠١٦، فسوف يقوم الباحث بالاعتماد على المدخلين السابقين لاحتساب الدخل الشامل والدخل الشامل الآخر، وذلك على النحو التالي^(٩):

- احتساب الدخل الشامل من خلال قائمة التغيرات في حقوق الملكية، وذلك خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥، اتفاقاً مع العديد من الدراسات (e.g., Dhaliwal et al.1999; Biddle and Choi 2006; Choi et al. 2007; Jones and Smith 2011; Marchini and D'Este 2015; Kanti 2016)، وذلك على النحو التالي:

الدخل الشامل = صافي الدخل + الدخل الشامل الآخر (= إعادة قياس نظم المزايا المحددة + المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي + المكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع).

- استخدام البيانات المسجلة في قائمة الدخل الشامل، وذلك خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

١١-٢-٢ صافي الدخل

يُعرف صافي الدخل بأنه التغير في صافي الأصول خلال الفترة، عدا تلك التغيرات الناتجة عن المعاملات مع الملاك، والتي تتضمن الأصول والالتزامات المعترف بها والتي تم قياسها باستخدام أسس قياس ملائمة من منظور التقرير عن الأداء المالي للشركة (Nishikawa et al. 2016). وبالتالي، يعتبر صافي الدخل من أهم المقاييس التي تستخدم لقياس الأداء. ويتضمن صافي الدخل كلاً من الأرباح من العمليات المستمرة والعمليات غير المستمرة. كما يعتبر صافي الدخل أساساً للعديد من المقاييس الأخرى التي تستخدم في تقييم الأداء، مثل: العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وربحية السهم. وسوف يتم استخدام صافي الدخل بعد الضريبة لاختبار فروض البحث.

١١-٢-٣ توزيعات الأرباح النقدية

تُعرف التوزيعات بأنها مدفوعات الشركة إلى ملاكها، والتي قد تكون في صورة نقدية أو أسهم. وبالتالي، تمثل التوزيعات العائد على استثمارات الملاك في الشركة (Apat 2014). وسوف يتم استخدام التوزيعات النقدية كمقياس لتوزيعات الأرباح، كما سيتم استخدام التغير في التوزيعات - أي توزيعات الأرباح عن السنة الحالية مطروحاً منها توزيعات الأرباح عن السنة السابقة - لاختبار فروض البحث من الرابع وحتى السادس (Goncharov and Van Triest 2011; Ito and Kochiyama 2014; Sikalidis and Leventis 2017).

١١-٢-٤ متغيرات الرقابة

^(٩) توصلت دراسة (Jones and Smith 2011) إلى وجود ارتباط يزيد عن ٩٠% بين بيانات الدخل الشامل المسجلة فعلياً بقائمة الدخل الشامل، والبيانات الضمنية المحسوبة من قاعدة بيانات Compustat.

أوضح العديد من الدراسات (e.g., Goncharov and Van Triest 2011; Ito and Kochiyama 2014; De Jager 2015; Deng et al. 2017; Sikalidis and Leventis 2017) وجود بعض العوامل المرتبطة بالشركة والتي قد تؤثر على توزيعات الأرباح. لذلك، سيتم إدراج مجموعة من متغيرات الرقابة، والتي تشمل:

- أ. حجم الشركة: ويقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة.
- ب. الرفع المالي: ويقاس بنسبة الديون إلى إجمالي الأصول.
- ج. العائد على الأصول: ويقاس بنسبة صافي الأرباح إلى إجمالي الأصول.
- د. النمو: ويقاس بنسبة التغير في المبيعات.
- هـ. النقدية المحتفظ بها: وتقاس بنسبة رصيد النقدية إلى إجمالي الأصول.

١١-٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة لاختبار فروض البحث

سوف يستخدم الباحث الإحصاء الوصفي، والانحدار الخطي البسيط، والمتعدد، بجانب استخدام اختبار (t)، واختبار ويلكوكسن للترتب ذات الإشارة wilcoxon signed-rank test لاختبار فروض البحث. كما سيتم استخدام قيمة P.value للحكم على مدى معنوية إحصائية الاختبار عند مستوى ثقة ٩٥%، ومستوى معنوية ٥%. وسوف يقوم الباحث أولاً بقياس ثلاث خصائص للدخل الشامل، وهي: الاستمرارية، والتقلب، والمقدرة التنبؤية ومقارنتها بذات الخصائص لصافي الدخل، وذلك لاختبار الفروض الثلاثة الأولى للبحث. ويلي ذلك استخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار باقي فروض البحث، وذلك على النحو التالي:

١١-٣-١ الاستمرارية

تشير استمرارية الأرباح إلى احتمال تكرار مستوى أرباح الشركة في الفترات المستقبلية (Nichols and Wahlen 2004). وقد قام العديد من الدراسات بقياس استمرارية الأرباح عن طريق تقدير الانحدار للقيمة المستقبلية للمتغير على قيمته في الفترة الحالية. وكلما اقتربت قيمة معامل الانحدار (β) من الواحد، كلما كان المتغير أكثر استمرارية. وعلى العكس، كلما اقتربت قيمة معامل الانحدار من القيمة صفر، كلما دل ذلك على أن المتغير يتصف بأنه مؤقت بدرجة كبيرة (Dechow and Schrand 2004; Barton et al. 2010). واتفقاً مع الدراسات السابقة، فسوف يقوم الباحث بقياس استمرارية كل من صافي الدخل، والدخل الشامل من خلال نموذجي الانحدار التاليين:

$$NI_{it+1} = \alpha + \beta NI_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$CI_{it+1} = \alpha + \beta CI_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث: NI_{it} صافي الدخل للشركة (i) عن السنة الحالية (t). NI_{it+1} صافي الدخل للشركة (i) عن السنة التالية (t+1). CI_{it} الدخل الشامل للشركة (i) عن السنة الحالية (t). CI_{it+1} الدخل الشامل للشركة (i) عن السنة التالية (t+1). وجميع المتغيرات مقسومة على إجمالي الأصول في بداية السنة.

١١-٣-٢ التقلب

يعتبر تقلب الأرباح أحد خصائص الأرباح المشتقة من خصائص السلسلة الزمنية للأرباح. وسوف يقوم الباحث بقياس التقلب باستخدام الانحراف المعياري، ويلي ذلك مقارنة الانحراف المعياري للدخل الشامل بنظيره الخاص بصافي الدخل. والمقياس الذي يكون ذا انحراف معياري أكبر يتصف بأنه أكثر تقلباً (Hodder et al. 2006; Huang et al. 2016; Khan and Bradbury 2016).

١١-٣-٣ المقدره التنبؤية

تُعرف المقدره التنبؤية بأنها مقدره المتغير على التنبؤ بالأرباح أو التدفقات النقدية المستقبلية (Lipe 1990; Jones and Smith 2011). وسوف يقوم الباحث بقياس المقدره التنبؤية لكل من صافي الدخل، والدخل الشامل من خلال نماذج الانحدار التالية:

$$CFO_{it+1} = \alpha + \beta NI_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$CFO_{it+1} = \alpha + \beta CI_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$NI_{it+1} = \alpha + \beta NI_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$NI_{it+1} = \alpha + \beta CI_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث: NI_{it} صافي الدخل للشركة (i) عن السنة الحالية (t). NI_{it+1} صافي الدخل للشركة (i) عن السنة التالية (t+1). CI_{it} الدخل الشامل للشركة (i) عن السنة الحالية (t). CFO_{it+1} التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للشركة (i) عن السنة التالية (t+1). وجميع المتغيرات مقسومة على إجمالي الأصول في بداية السنة.

وسيتم قياس المقدره التنبؤية من خلال معامل التحديد (R^2)، واختبار مدى معنوية الفروق. فالنموذج الذي يكون له معامل تحديد أكبر ذا مقدره تنبؤية أعلى. ويلي ذلك إيجاد معنوية الفروق لمعامل التحديد للنموذجين (Kanagaretnam et al. 2009; Zülch and Pronobis 2010).

١١-٣-٤ تأثير الدخل الشامل على توزيعات الأرباح النقدية

سوف يتم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفروض المتعلقة بتأثير الدخل الشامل، والدخل الشامل الآخر ومكوناته على توزيعات الأرباح النقدية، وذلك على النحو التالي (Goncharov and Van Triest 2011; Ito and Kochiyama 2014):

$$\Delta DIV_{it} = \beta_0 + \beta_1 NI_{it-1} + \beta_2 DIV_{it-1} + \beta_3 CI_{it} + \beta_4 SIZE_{it} + \beta_5 LEV_{it} + \beta_6 ROA_{it} + \beta_7 GROWTH_{it} + \beta_8 CASH_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث: ΔDIV_{it} تمثل التغير في توزيعات الأرباح للشركة (i) (= توزيعات الأرباح عن السنة t - توزيعات الأرباح عن السنة t-1). NI_{it-1} صافي الدخل للشركة (i) عن السنة السابقة (t-1). DIV_{it-1} توزيعات الأرباح للشركة (i) عن السنة السابقة (t-1). CI_{it} الدخل الشامل للشركة (i) عن السنة الحالية (t). $SIZE_{it}$ حجم الشركة. LEV_{it} الرفع المالي. ROA_{it} العائد على الأصول. $GROWTH_{it}$ النمو. $CASH_{it}$ نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول في بداية السنة. ε_{it} تشير إلى المعلومات الأخرى عن

الشركة (i) للسنة المالية (t) والتي لم يتضمنها النموذج. والمتغير التابع والمتغيرات المستقلة مقسومة على إجمالي الأصول في بداية السنة، والمتغيرات الرقابية كما سبق تعريفها.

ولاختبار تأثير الدخل الشامل الآخر على توزيعات الأرباح، فإنه سيتم استخدام نموذج الانحدار

التالي:

$$\Delta DIV_{it} = \beta_0 + \beta_1 NI_{it-1} + \beta_2 DIV_{it-1} + \beta_3 NI_{it} + \beta_4 OCI_{it} + \beta_5 SIZE_{it} + \beta_6 LEV_{it} + \beta_7 ROA_{it} + \beta_8 GROWTH_{it} + \beta_9 CASH_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث: OCI_{it} الدخل الشامل الآخر للشركة (i) عن السنة الحالية (t). وباقي المتغيرات كما سبق تعريفها بنموذج الانحدار السابق.

ولاختبار تأثير مكونات الدخل الشامل الآخر على توزيعات الأرباح، فإنه سيتم استخدام نموذج

الانحدار التالي:

$$\Delta DIV_{it} = \beta_0 + \beta_1 NI_{it-1} + \beta_2 DIV_{it-1} + \beta_3 NI_{it} + \beta_4 FCT_{it} + \beta_5 AFS_{it} + \beta_6 DBF_{it} + \beta_7 SIZE_{it} + \beta_8 LEV_{it} + \beta_9 ROA_{it} + \beta_{10} GROWTH_{it} + \beta_{11} CASH_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث: FCT_{it} المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي للشركة (i) عن السنة الحالية (t)، AFS_{it} المكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع للشركة (i) عن السنة الحالية (t)، DBF_{it} إعادة قياس نظم المزايا المحددة للشركة (i) عن السنة الحالية (t). وباقي المتغيرات كما سبق تعريفها.

١١-٤ الإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة والارتباط بين متغيرات الدراسة

تستهدف الدراسة في هذه الجزئية عرض أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة التطبيقية، بالإضافة إلى الارتباط بين تلك المتغيرات. ويوضح الجدول رقم (٢) المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأدنى، وأعلى قيمة لمتغيرات الدراسة عن فترة الدراسة مجتمعة. كما يوضح الجدول رقم (٣) المتوسط الحسابي لمتغيرات الدراسة عن كل سنة من سنوات الدراسة الخمس.

وتشير الإحصاءات الوصفية بالجدول رقم (٢) إلى أن المتوسط الحسابي لكل من: صافي الدخل، والدخل الشامل، والدخل الشامل الآخر وعناصره، والتي تشمل: المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي، والمكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع، وإعادة قياس نظم المزايا المحددة، وأخيراً توزيعات الأرباح النقدية لفترة الدراسة مجتمعة كان ٠,٠٤٣٠، ٠,٠٦٠١، ٠,٠١٧١، ٠,٠١٦٥، ٠,٠٠٠٦، صفر، ٠,٠٢٣٢ على التوالي. يضاف إلى ذلك، أن هناك فرقاً كبيراً بين أعلى قيمة لهذه المتغيرات وأدنى قيمة لها. لذلك، فقد بلغ الانحراف المعياري لهذه المتغيرات ٠,٠٨٦٧، ٠,١٠٧٧، ٠,٠٦٧٥، ٠,٠٦٤٧، ٠,٠٢٠٠، ٠,٠٠٠٣ على التوالي، وهو أعلى من المتوسط نفسه لتلك المتغيرات، بما يشير إلى تشتت قيم العينة، وهو وضع طبيعي لشركات مختلفة في قطاعات مختلفة.

جدول رقم (٢) بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة عن فترة الدراسة مجتمعة*

الإحصاءات الوصفية	الانحراف	الحد	الحد
-------------------	----------	------	------

المتغير	المتوسط	المعياري	الأدنى	الأعلى
صافي الدخل	٠,٠٤٣٠	٠,٠٨٦٧	٠,٤٩٨٥-	٠,٣٣٨٥
الدخل الشامل	٠,٠٦٠١	٠,١٠٧٧	٠,٤٧٦٦-	٠,٦٤٩٠
الدخل الشامل الآخر	٠,٠١٧١	٠,٠٦٧٥	٠,٠٧٦٧-	٠,٥٧٠١
المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي	٠,٠١٦٥	٠,٠٦٤٧	٠,٠٢٤٢-	٠,٥٧٠١
المكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع	٠,٠٠٠٦	٠,٠٢٠٠	٠,١٣٣٨-	٠,١٦٠٥
إعادة قياس نظم المزايا المحددة	٠	٠,٠٠٠٣	٠,٠٠٠٦-	٠,٠٠٣٦
توزيعات الأرباح النقدية	٠,٠٢٣٢	٠,٠٣٤١	٠	٠,١٦٥٥

* عدد المشاهدات للسنوات الخمس مجتمعة ٢٠٠ مشاهدة، وجميع المتغيرات مقسومة على إجمالي الأصول في بداية السنة.

وبالنسبة لسنوات الدراسة كل على حده، فتشير الإحصاءات بالجدول رقم (٣) إلى ارتفاع المتوسط الحسابي في سنوات ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤ لكل من: صافي الدخل، والمكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع عن قيمته لفترة الدراسة مجتمعة. أما المتوسط الحسابي لتوزيعات الأرباح النقدية، فقد ارتفع في سنتي ٢٠١٢، ٢٠١٣ عن نظيره لفترة الدراسة مجتمعة. بينما ارتفع المتوسط الحسابي للدخل الشامل في سنتي ٢٠١٣، ٢٠١٦ مقارنة بنظيره لفترة الدراسة مجتمعة. وبالنسبة لباقي المتغيرات، فقد ارتفع متوسطها الحسابي في سنة ٢٠١٦ مقارنة بنظيره لفترة الدراسة مجتمعة.

ويوضح الجدول رقم (٤) معاملات ارتباط بيرسون للعلاقة بين متغيرات الدراسة. ويتضح من الجدول أنه رغم وجود ارتباط بين بعض المتغيرات، إلا أن هذا الارتباط لم يكن بنفس القوة في جميع الحالات. فمن ناحية، يوجد ارتباط موجب ومعنوي عند مستوى معنوية أقل من ١% بين الدخل الشامل بالدخل، والدخل الشامل الآخر، والمكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي، والمكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع، وتوزيعات الأرباح، والتغير في التوزيعات. فقد بلغ معامل الارتباط بين الدخل الشامل والمتغيرات السابقة ٠,٧٨٠، ٠,٥٩٤، ٠,٥٦٠، ٠,١٩١، ٠,٤٥٩، ٠,١٨٩ على التوالي. وكما يتضح من الجدول رقم (٤)، فإن قوة علاقة الارتباط لم تكن بنفس الدرجة لجميع المتغيرات الست السابقة. ومن ناحية أخرى، يوجد ارتباط موجب ومعنوي عند مستوى معنوية أقل من ١% بين الدخل الشامل الآخر وكل من: المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي، والمكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع، وإن كانت قوة علاقة الارتباط لم تكن بنفس الدرجة لهذين المتغيرين. فقد بلغ معامل الارتباط بين الدخل الشامل الآخر والمتغيرين السابقين ٠,٩٥٥، ٠,٢٨١ على التوالي.

كما يوجد ارتباط موجب ومعنوي عند مستوى معنوية أقل من ١% بين توزيعات الأرباح وكل من صافي الدخل، والتغير في التوزيعات. فقد بلغ معامل الارتباط بين التوزيعات والمتغيرين السابقين ٠,٤٨٤، ٠,٣٥٦ على التوالي. ويوضح الجدول أيضاً وجود ارتباط موجب ومعنوي عند مستوى معنوية أقل من ٥% بين التغير في التوزيعات وكل من: صافي الدخل، والمكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي. فقد بلغ معامل الارتباط بين التوزيعات والمتغيرات السابقة ٠,١٦١، ٠,١٥١ على التوالي.

وعلى العكس، يوجد ارتباط سلبي ومعنوي بين التغير في التوزيعات والمكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع، حيث بلغ معامل الارتباط -٠,١٦٦. كما يوجد ارتباط سالب ومعنوي بين إعادة قياس نظم المزايا المحددة وكل من: صافي الدخل، والتغير في التوزيعات، وذلك عند مستوى معنوية أقل من ٥%. فقد بلغ معامل الارتباط بين إعادة قياس نظم المزايا المحددة والمتغيرين السابقين -٠,١٧٨، ٠,١٧٠ على التوالي.

جدول رقم (٣) المتوسط الحسابي لمتغيرات الدراسة عن كل سنة من سنوات الدراسة*

السنة					المتغير
٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
٠,٠٢٦٠	٠,٠٢٦٢	٠,٠٥٠٠	٠,٠٥٩٠	٠,٠٥٣٨	صافي الدخل
٠,٠٩٥٦	٠,٠٢٣٨	٠,٠٥١٣	٠,٠٧٠٥	٠,٠٥٩٤	الدخل الشامل
٠,٠٦٩٥	٠,٠٠٢٤-	٠,٠٠١٣	٠,٠١١٥	٠,٠٠٥٦	الدخل الشامل الآخر
٠,٠٧١٣	٠,٠٠٣٢	٠,٠٠٠٥	٠,٠٠٦١	٠,٠٠١٤	المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي
٠,٠٠٢٠-	٠,٠٠٥٦-	٠,٠٠٠٨	٠,٠٠٥٤	٠,٠٠٤٢	المكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع
٠,٠٠٠٢	٠	٠	٠,٠٠٠٢-	٠	إعادة قياس نظم المزايا المحددة
٠,٠١٩٣٦	٠,٠٢١٤	٠,٠١٧٢	٠,٠٢٨٣	٠,٠٢٩٨	توزيعات الأرباح النقدية

* عدد المشاهدات ٤٠ مشاهدة لكل سنة من السنوات الخمس للدراسة، وجميع المتغيرات مقسومة على إجمالي الأصول في بداية السنة.

جدول رقم (٤) معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة عن فترة الدراسة مجتمعة

المتغير	N _{it}	CI _{it}	OCI _{it}	FCT _{it}	AFS _{it}	DBF _{it}	DIV _{it}	ΔDIV _{it}
N _{it}	١	*٠,٧٨٠ (٠,٠٠٠)	٠,٠٤١- (٠,٥٦٦)	٠,٠٤٧- (٠,٥٠٥)	٠,٠١٩ (٠,٧٩٠)	*٠,١٧٨- (٠,٠١٢)	*٠,٤٨٤ (٠,٠٠٠)	*٠,١٦١ (٠,٠٢٣)
CI _{it}	*٠,٧٨٠ (٠,٠٠٠)	١	*٠,٥٩٤ (٠,٠٠٠)	*٠,٥٦٠ (٠,٠٠٠)	*٠,١٩١ (٠,٠٠٧)	٠,١٣٤- (٠,٠٥٩)	*٠,٤٥٩ (٠,٠٠٠)	*٠,١٨٩ (٠,٠٠٧)
OCI _{it}	٠,٠٤١- (٠,٥٦٦)	*٠,٥٩٤ (٠,٠٠٠)	١	*٠,٩٥٥ (٠,٠٠٠)	*٠,٢٨١ (٠,٠٠٠)	٠,٠١٦ (٠,٨٢٥)	٠,١١١ (٠,١١٨)	٠,٠٩٥ (٠,١٨٢)
FCT _{it}	٠,٠٤٧- (٠,٥٠٥)	*٠,٥٦٠ (٠,٠٠٠)	*٠,٩٥٥ (٠,٠٠٠)	١	٠,٠١٥- (٠,٨٢٩)	٠,٠١٥ (٠,٨٣٤)	٠,١٠١ (٠,١٥٥)	*٠,١٥١ (٠,٠٣٣)
AFS _{it}	٠,٠١٩ (٠,٧٩٠)	*٠,١٩١ (٠,٠٠٧)	*٠,٢٨١ (٠,٠٠٠)	٠,٠١٥- (٠,٨٢٩)	١	٠,٠١٢- (٠,٨٦٨)	٠,٠٤٩ (٠,٤٨٨)	*٠,١٦٦- (٠,٠١٩)
DBF _{it}	*٠,١٧٨- (٠,٠١٢)	٠,١٣٤- (٠,٠٥٩)	٠,٠١٦ (٠,٨٢٥)	٠,٠١٥ (٠,٨٣٤)	٠,٠١٢- (٠,٨٦٨)	١	٠,١٢١- (٠,٠٨٩)	*٠,١٧٠- (٠,٠١٦)
DIV _{it}	*٠,٤٨٤ (٠,٠٠٠)	*٠,٤٥٩ (٠,٠٠٠)	*٠,٤٥٩ (٠,٠٠٠)	٠,١٠١ (٠,١٥٥)	٠,٠٤٩ (٠,٤٨٨)	٠,١٢١- (٠,٠٨٩)	١	*٠,٣٥٦ (٠,٠٠٠)
ΔDIV _{it}	*٠,١٦١ (٠,٠٢٣)	*٠,١٨٩ (٠,٠٠٧)	٠,٠٩٥ (٠,١٨٢)	*٠,١٥١ (٠,٠٣٣)	*٠,١٦٦- (٠,٠١٩)	*٠,١٧٠- (٠,٠١٦)	*٠,٣٥٦ (٠,٠٠٠)	١

حيث: N_{it} صافي الدخل، CI_{it} الدخل الشامل، OCI_{it} الدخل الشامل الآخر، FCT_{it} المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي، AFS_{it} المكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع، DBF_{it} إعادة قياس نظم المزايا المحددة، DIV_{it} توزيعات الأرباح النقدية، ΔDIV_{it} التغير في توزيعات الأرباح النقدية.

* الأرقام المميزة بنجمة تشير إلى أن الارتباط معنوي عند مستوى معنوية أقل من ١% أو أقل من ٥%، وأن الأرقام بين قوسين تشير إلى مستوى معنوية الارتباط.

١١-٥ نتائج اختبار فروض البحث

تستهدف الدراسة في هذا الجزء اختبار فروض البحث. وقد استخدم الباحث الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضين الأول، والثالث. بينما تم اختبار الفرض الثاني عن طريق مقارنة الانحراف المعياري للدخل الشامل بنظيره لصافي الدخل. أما الفروض من الرابع وحتى السادس، فقد تم اختبارها باستخدام الانحدار الخطي المتعدد.

١. نتائج اختبار الفرض الأول

يستهدف الفرض الأول مقارنة الدخل الشامل بصافي الدخل استناداً إلى استمرارية الأرباح، لتحديد مدى أفضلية أي منهما على الآخر. ولاختبار هذا الفرض، سيتم الاعتماد على معامل الانحدار (β)، بحيث كلما اقتربت قيمة معامل الانحدار من الواحد، كلما كان المتغير أكثر استمراراً. وعلى العكس، كلما اقتربت قيمة معامل الانحدار من القيمة صفر، كلما دل ذلك على أن المتغير يتصف بأنه مؤقت بدرجة كبيرة.

ويوضح الجدول رقم (٥) نتائج التحليل الإحصائي لاستمرارية صافي الدخل والدخل الشامل. وتشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول إلى أن نموذجي الانحدار كانا معنويين عند مستوى معنوية أقل من ٥%. فقد بلغت قيمة (F)، لنموذج انحدار صافي الدخل، ونموذج انحدار الدخل الشامل ١٢٢,٥٥١، ٦٧,٩٣٦ على التوالي. كما بلغت قيمة P.value للنموذجين ٠,٠٠٠. وقد بلغ معامل التحديد (R^2) للنموذجين ٠,٣٨٢، ٠,٢٥٥ على التوالي. وعلى الرغم من اقتراب قيمة معامل الانحدار لكل من صافي الدخل والدخل الشامل من الواحد، حيث بلغ معامل الانحدار لهما ٠,٨٨٨، ٠,٦٦٠ على التوالي، وهو ما يشير إلى استمرارية كل صافي الدخل والدخل الشامل، إلا أن معامل الانحدار لصافي الدخل كان أكبر من نظيره بالنسبة للدخل الشامل. كما بلغت قيمة اختبار (t) بالنموذجين ١١,٠٧٠، ٨,٢٤٢ على التوالي، وقيمة P.value ٠,٠٠٠. ويشير ذلك إلى انخفاض استمرارية الدخل الشامل مقارنة بصافي الدخل. وبناءً على ذلك، يتم قبول الفرض الأول.

ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسات Barton et al. (2010), Kabir and Laswad (2011)؛ شتيوي (٢٠١٤) من أن الدخل الشامل أقل استمرارية مقارنة بصافي الدخل. ومع ذلك، فإن هذه النتيجة تختلف عما توصلت إليه دراسة Yao et al. (2017) من أن استخدام القيم العادلة للأدوات المالية يدعم استمرارية الأرباح.

جدول رقم (٥) نتائج التحليل الإحصائي لاستمرارية صافي الدخل والدخل الشامل

$CI_{it+1} = \alpha + \beta CI_{it} + \varepsilon_{it}$			$NI_{it+1} = \alpha + \beta NI_{it} + \varepsilon_{it}$			الإحصاءات المتغير
مستوى المعنوية P.value	قيمة اختبار t	معامل الانحدار β	مستوى المعنوية P.value	قيمة اختبار t	معامل الانحدار β	
٠,٠٠٠	٨,٢٤٢	٠,٦٦٠	٠,٠٠٠	١١,٠٧٠	٠,٨٨٨	NI_{it} CI_{it}
معامل التحديد R^2 ٠,٢٥٥ قيمة F ٦٧,٩٣٦ مستوى المعنوية ٠,٠٠٠			معامل التحديد R^2 ٠,٣٨٢ قيمة F ١٢٢,٥٥١ مستوى المعنوية ٠,٠٠٠			

حيث: NI_{it} صافي الدخل عن السنة الحالية، NI_{it+1} صافي الدخل عن السنة التالية، CI_{it} الدخل الشامل عن السنة الحالية، CI_{it+1} الدخل الشامل عن السنة التالية.

٢. نتائج اختبار الفرض الثاني

يستهدف الفرض الثاني اختبار مدى تقلب الدخل الشامل مقارنة بصافي الدخل. ولاختبار هذا الفرض، سيتم الاعتماد على الانحراف المعياري لكل من الدخل الشامل وصافي الدخل. والمقياس الذي يكون ذا انحراف معياري أكبر يتصف بأنه أكثر تقلباً.

وتشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٢) السابق إلى أن الانحراف المعياري لكل من صافي الدخل والدخل الشامل قد بلغ ٠,٠٨٦٧، ٠,١٠٧٧ على التوالي. ويشير ذلك إلى أن تقلب الدخل الشامل أكبر من تقلب صافي الدخل. ومن ناحية أخرى، تم احتساب الانحراف المعياري لكل من صافي الدخل والدخل الشامل على مستوى كل شركة خلال فترة الدراسة، حيث بلغ متوسط الانحراف المعياري للمتغيرين ٠,٠٤٩٦، ٠,٠٧٥٧ على التوالي. ويشير ذلك أيضاً إلى ارتفاع تقلب الدخل الشامل مقارنة بتقلب صافي الدخل.

ولتحديد ما إذا كان هناك فرق معنوي في التقلب بين المتغيرين، قام الباحث باستخدام اختبار ويلكوكسن للرتب ذات الإشارة لعينتين غير مستقلتين *wilcoxon signed-rank test*. وتشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٦) إلى وجود فروق معنوية بين متوسط الانحراف المعياري للدخل الشامل، ونظيره لصافي الدخل، حيث بلغت قيمة اختبار (Z) ٣,١٥٩، وقيمة P.value ٠,٠٠٢. وبالتالي، يتم قبول الفرض الثاني. ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسات Khan and Bradbury (2017) and Obradović and Karapavlović (2016; 2014)؛ وعبد الوهاب (٢٠١٧) من أن الدخل الشامل أكثر تقلباً من صافي الدخل، بينما يختلف عما توصلت إليه دراستا Kabir and Laswad (2011)؛ وشتيوي (٢٠١٤) من عدم وجود فرق معنوي بين تقلب صافي الدخل وتقلب الدخل الشامل.

جدول رقم (٦) نتائج التحليل الإحصائي لاختبار ويلكوكسن للرتب ذات الإشارة

الإحصاءات المتغير	متوسط الانحراف المعياري	قيمة اختبار Z	مستوى المعنوية P.value
NI _{it}	٠,٠٤٩٦	٣,١٥٩	٠,٠٠٢
CI _{it}	٠,٠٧٥٧		

٣. نتائج اختبار الفرض الثالث

يستهدف الفرض الثالث اختبار المقدرة التنبؤية للدخل الشامل مقارنة بصافي الدخل. ولاختبار هذا الفرض، تم اشتقاق فرضين فرعيين بهدف اختبار مقدرتهما التنبؤية بكل من التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية وصافي الدخل. وسيتم الاعتماد على قيمة معامل التحديد (R^2) لنموذج الانحدار. ويكون النموذج الذي معامل تحديده أكبر ذا مقدرة تنبؤية أعلى. وتوضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٧) المقدرة التنبؤية

لصافي الدخل والدخل الشامل بالتدفقات النقدية المستقبلية من العمليات التشغيلية. وتشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول إلى أن معامل التحديد (R^2) لنموذجي انحدار التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية على كل من صافي الدخل، والدخل الشامل قد بلغ ٠,٢٣١، ٠,٢٢١ على التوالي. ويشير ذلك إلى انخفاض المقدرة التفسيرية للدخل الشامل مقارنة بصافي الدخل.

ولتحديد ما إذا كان هناك فرق معنوي في المقدرة التنبؤية (R^2) للنموذجين، قام الباحث باختبار مقارنة النماذج غير المتداخلة non-nested models، حيث كانت إحصائية Hotelling's t ٠,٢٤٤، وإحصائية Steiger's z ٠,٢٤٤، وقيمة P.value ٠,٨٠٧. وتشير تلك النتائج إلى عدم وجود فرق معنوي في المقدرة التنبؤية (R^2) للنموذجين. وبالتالي، لا يمكن القول بأن المقدرة التنبؤية لصافي الدخل بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية المستقبلية أفضل من المقدرة التنبؤية للدخل الشامل. وبالتالي، لا يتم قبول الفرض الفرعي الأول للفرض الثالث.

جدول رقم (٧) نتائج التحليل الإحصائي للمقدرة التنبؤية لصافي الدخل والدخل الشامل

$CFO_{it+1} = \alpha + \beta CI_{it} + \varepsilon_{it}$			$CFO_{it+1} = \alpha + \beta NI_{it} + \varepsilon_{it}$			الإحصاءات المتغير
مستوى المعنوية P.value	قيمة اختبار t	معامل الانحدار β	مستوى المعنوية P.value	قيمة اختبار t	معامل الانحدار β	
٠,٠٠٠	٧,٤٨٦	٠,٧٧٦	٠,٠٠٠	٧,٧٠٦	٠,٩٨٥	NI_{it} CI_{it}
معامل التحديد R^2 ٠,٢٢١ قيمة F ٥٦,٠٤٦ مستوى المعنوية ٠,٠٠٠			معامل التحديد R^2 ٠,٢٣١ قيمة F ٥٩,٣٣٨ مستوى المعنوية ٠,٠٠٠			

حيث: NI_{it} صافي الدخل عن السنة الحالية، CI_{it} الدخل الشامل عن السنة الحالية، CFO_{it+1} التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للسنة التالية.

ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراستا Kabir and Laswad (2011)؛ وشيتوي (٢٠١٤) من عدم وجود فرق معنوي بين المقدرة التنبؤية لكل من صافي الدخل والدخل الشامل بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية. ومع ذلك، تختلف هذه النتيجة عما توصلت إليه دراسات Dhaliwal et al. (2011)، Jones and Smith (2011)، and Goncharov and Hodgson (2011)، وعبد الوهاب (٢٠١٧) من انخفاض المقدرة التنبؤية للدخل الشامل بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية مقارنة بصافي الدخل.

أما بالنسبة لمقدرة صافي الدخل والدخل الشامل على التنبؤ بصافي الدخل المستقبلي، فتوضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٨) أن معامل التحديد لنموذجي انحدار صافي الدخل على كل من صافي الدخل، والدخل الشامل قد بلغ ٠,٣٨٢، ٠,٢١٤ على التوالي. ويشير ذلك إلى انخفاض المقدرة التفسيرية للدخل الشامل مقارنة بصافي الدخل.

جدول رقم (٨) نتائج التحليل الإحصائي للمقدرة التنبؤية لصافي الدخل والدخل الشامل

$NI_{it+1} = \alpha + \beta CI_{it} + \varepsilon_{it}$			$NI_{it+1} = \alpha + \beta NI_{it} + \varepsilon_{it}$			الإحصاءات المتغير
مستوى المعنوية P.value	قيمة اختبار t	معامل الانحدار β	مستوى المعنوية P.value	قيمة اختبار t	معامل الانحدار β	
٠,٠٠٠	٧,٣٤٦	٠,٥٣٥	٠,٠٠٠	١١,٠٧٠	٠,٨٨٨	NI_{it} CI_{it}
معامل التحديد R^2 ٠,٢١٤ قيمة F ٥٣,٩٧٠ مستوى المعنوية ٠,٠٠٠			معامل التحديد R^2 ٠,٣٨٢ قيمة F ١٢٢,٥٥١ مستوى المعنوية ٠,٠٠٠			

حيث: NI_{it} صافي الدخل عن السنة الحالية، CI_{it} الدخل الشامل عن السنة الحالية، NI_{it+1} صافي الدخل عن السنة التالية.

وباستخدام مقارنة النماذج غير المتداخلة لاختبار ما إذا كان هناك فرق معنوي في المقدرة التنبؤية (R^2) للنموذجين، كانت إحصائية Hotelling's t ٤,١٦٢، وإحصائية Steiger's z ٤,٠٠٦، وقيمة P.value ٠,٠٠١. وتشير تلك النتائج إلى وجود فرق معنوي في المقدرة التنبؤية (R^2) للنموذجين. وبالتالي، تكون المقدرة التنبؤية لصافي الدخل أفضل من المقدرة التنبؤية للدخل الشامل بصافي الدخل المستقبلي. وبناءً على ذلك، يتم قبول الفرض الفرعي الثاني للفرض الثالث. ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسات Kanagaretnam et al. (2009), Özcan (2015), and Bataineh (2016) and Rababah (2016)، وعبد الوهاب (٢٠١٧) من انخفاض المقدرة التنبؤية للدخل الشامل بصافي الدخل المستقبلي مقارنة بصافي الدخل. ومع ذلك، تختلف هذه النتيجة عما توصلت إليه دراسات Choi et al. (2007), Bratten et al. (2016), and Sajnóg (2017) من ارتفاع المقدرة التنبؤية للدخل الشامل بصافي الدخل عن الفترة التالية.

٤. نتائج اختبار الفرض الرابع

يستهدف الفرض الرابع اختبار تأثير الدخل الشامل على توزيعات الأرباح. وتوضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٩) وجود تأثير إيجابي ومعنوي للدخل الشامل على توزيعات الأرباح النقدية. فقد بلغ معامل الانحدار ٠,٠٥٧، وقيمة اختبار (t) ٢,٣٧١، وقيمة P.value ٠,٠١٩. وبالتالي، يتم عدم قبول الفرض الرابع. ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة Ito and Kochiyama (2014)، and De Jager (2015) من وجود علاقة إيجابية بين توزيعات الأرباح وكل من الدخل الشامل والمكاسب غير المحققة، بينما يختلف عما توصلت إليه دراسة Goncharov and Van Triest (2011) من عدم وجود علاقة بين توزيعات الأرباح وتعديلات القيم العادلة الموجبة.

جدول رقم (٩) نتائج تحليل انحدار توزيعات الأرباح على الدخل الشامل

الإحصاءات	معامل الانحدار β	قيمة اختبار t	مستوى المعنوية P.value	معامل التحديد للمنموذج	قيمة اختبار F
-----------	------------------------------	---------------------	------------------------------	------------------------------	---------------------

المتغير				R ²	للمنموذج
NI _{it-1}	٠,٠٣٤	١,٠٧٤	٠,٢٨٤	٠,٥٤٧	٢٨,٨١٨
DIV _{it-1}	٠,٧١٨-	١٤,٢٩٧-	٠,٠٠٠		
CI _{it}	٠,٠٥٧	٢,٣٧١	٠,٠١٩		
SIZE _{it}	٠,٠٠١	٠,٦٢١	٠,٥٣٥		
LEV _{it}	٠,٠٠٨-	٠,٨٠٧-	٠,٤٢١		
ROA _{it}	٠,١٠٤	٢,٧٤٠	٠,٠٠٧		
GROWTH _{it}	٠,٠٠١-	٠,١١٩-	٠,٩٠٥		
CASH _{it}	٠,٠٢٢	٢,١٢٨	٠,٠٣٥		

- معادلة الانحدار المستخدمة:

$\Delta DIV_{it} = \beta_0 + \beta_1 NI_{it-1} + \beta_2 DIV_{it-1} + \beta_3 CI_{it} + \beta_4 SIZE_{it} + \beta_5 LEV_{it} + \beta_6 ROA_{it} + \beta_7 GROWTH_{it} + \beta_8 CASH_{it} + \varepsilon_{it}$
حيث: ΔDIV_{it} التغير في توزيعات الأرباح للشركة (i) عن السنة t - توزيعات الأرباح عن السنة t-1
1. NI_{it-1} صافي الدخل للشركة (i) عن السنة السابقة (t-1). DIV_{it-1} توزيعات الأرباح للشركة (i) عن السنة السابقة (t-1)
1. CI_{it} الدخل الشامل للشركة (i) عن السنة الحالية (t). $SIZE_{it}$ حجم الشركة. LEV_{it} الرفع المالي. ROA_{it} العائد على الأصول. $GROWTH_{it}$ النمو. $CASH_{it}$ نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول في بداية السنة.
- المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مقسومة على إجمالي الأصول في بداية السنة.

٥. نتائج اختبار الفرض الخامس

يستهدف الفرض الخامس اختبار تأثير الدخل الشامل الآخر على توزيعات الأرباح. وتشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (١٠) إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي للدخل الشامل الآخر على توزيعات الأرباح، حيث بلغ معامل الانحدار ٠,٠٦١، وقيمة اختبار (t) ٢,١٦٨، وقيمة P.value ٠,٠٣١. وبناءً على ذلك، يتم عدم قبول الفرض الخامس. ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة Ito and Kochiyama (2014) من وجود علاقة إيجابية بين توزيعات الأرباح والدخل الشامل الآخر. وقد تم اختبار ما إذا كان هناك فرق في تأثير الدخل الشامل الآخر على توزيعات الأرباح في حالة تقسيم عينة الدراسة على أساس إشارة الدخل الشامل الآخر. وتوضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (١١) وجود تأثير إيجابي ومعنوي للدخل الشامل الآخر على توزيعات الأرباح فقط في حالة إذا كان الدخل الشامل الآخر موجباً. فقد بلغ معامل الانحدار ٠,٠٥٤، وقيمة اختبار (t) ٢,١٨٠، وقيمة P.value ٠,٠٣٢. أما في حالة الدخل الشامل الآخر السالب (أو الصفر)، فتشير نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود تأثير إيجابي ولكنه غير معنوي، حيث بلغ معامل الانحدار ٠,٠٧٧، وقيمة اختبار (t) ٠,٣٢٤، وقيمة P.value ٠,٧٤٧. ويختلف ذلك عما توصلت إليه دراسة Ito and Kochiyama (2014) سواء من حيث عدم وجود علاقة بين الدخل الشامل الآخر الموجب وتوزيعات الأرباح، أو وجود علاقة سلبية بين الدخل الشامل الآخر السالب وتوزيعات الأرباح.

جدول رقم (١٠) نتائج تحليل انحدار توزيعات الأرباح على الدخل الشامل الآخر

المتغير	الإحصاءات	معامل الانحدار β	قيمة اختبار t	مستوى المعنوية P.value	معامل التحديد للنموذج R^2	قيمة اختبار F للنموذج
NI_{it-1}		٠,٠٣٥	١,١٠٢	٠,٢٧٢	٠,٥٤٧	٢٥,٥٠٤
DIV_{it-1}		٠,٧١٩-	١٤,٢٢٤-	٠,٠٠٠		
NI_{it}		٠,٠٤٤	٠,٨٨٦	٠,٣٧٧		
OCI_{it}		٠,٠٦١	٢,١٦٨	٠,٠٣١		

- معادلة الانحدار المستخدمة:

$$\Delta DIV_{it} = \beta_0 + \beta_1 NI_{it-1} + \beta_2 DIV_{it-1} + \beta_3 NI_{it} + \beta_4 OCI_{it} + \beta_5 SIZE_{it} + \beta_6 LEV_{it} + \beta_7 ROA_{it} + \beta_8 GROWTH_{it} + \beta_9 CASH_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث: OCI_{it} الدخل الشامل الآخر. وباقي المتغيرات كما سبق تعريفها بالجدول رقم (٩).

- النتائج الخاصة بمتغيرات الرقابة مشابهة للنتائج بالجدول السابق رقم (٩).

جدول رقم (١١) نتائج تحليل انحدار توزيعات الأرباح على الدخل الشامل الآخر

الدخل الشامل الآخر سالب			الدخل الشامل الآخر موجب			الإحصاءات	المتغير
مستوى المعنوية P.value	قيمة اختبار t	معامل الانحدار β	مستوى المعنوية P.value	قيمة اختبار t	معامل الانحدار β		
٠,٠٨٧	١,٧٣١	٠,٠٧٢	٠,٤٩١	٠,٦٩١	٠,٠٤٢	NI_{it-1}	
٠,٠٠٠	٦,٩٤٩-	٠,٥٣٧-	٠,٠٠٠	١٤,٦٧٤-	٠,٨٨٩-	DIV_{it-1}	
٠,٠٤٩	٢,٠٠٠-	٠,١٩٤-	٠,٠٠٩	٢,٦٧٢	٠,٢٢٤	NI_{it}	
٠,٧٤٧	٠,٣٢٤	٠,٠٧٧	٠,٠٣٢	٢,١٨٠	٠,٠٥٤	OCI_{it}	
معامل التحديد R^2 ٠,٤٠١ قيمة F ٦,٢٥٧ مستوى المعنوية ٠,٠٠٠			معامل التحديد R^2 ٠,٧٥٥ قيمة F ٣٢,٩٤١ مستوى المعنوية ٠,٠٠٠				

- معادلة الانحدار المستخدمة:

$$\Delta DIV_{it} = \beta_0 + \beta_1 NI_{it-1} + \beta_2 DIV_{it-1} + \beta_3 NI_{it} + \beta_4 OCI_{it} + \beta_5 SIZE_{it} + \beta_6 LEV_{it} + \beta_7 ROA_{it} + \beta_8 GROWTH_{it} + \beta_9 CASH_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث: بلغ عدد مشاهدات الدخل الشامل الآخر الموجب ١٠٦ مشاهدة، بينما بلغت مشاهدات الدخل الشامل الآخر السالب أو بقيمة صفر ٩٤ مشاهدة.

- المتغيرات كما سبق تعريفها بالجدول رقم (٩). والنتائج الخاصة بمتغيرات الرقابة مشابهة للنتائج بالجدول رقم (٩).

٦. نتائج اختبار الفرض السادس

يستهدف الفرض السادس اختبار تأثير مكونات الدخل الشامل الآخر على توزيعات الأرباح. وتشمل تلك المكونات كلاً من: المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي، والمكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع، وإعادة قياس نظم المزايا المحددة. وتشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (١٢) إلى اختلاف تأثير مكونات الدخل الشامل الآخر على توزيعات الأرباح. فمن ناحية، يوجد تأثير إيجابي ومعنوي للمكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي على توزيعات الأرباح، حيث بلغ معامل الانحدار ٠,٠٧٠، وقيمة اختبار (t) ٢,٣٨٩، وقيمة P.value ٠,٠١٨. أما بالنسبة لتأثير المكونين الآخرين، فتشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (١٢) إلى وجود تأثير سلبي ولكنه غير معنوي لكل من المكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع، وإعادة قياس نظم المزايا المحددة على توزيعات الأرباح، حيث بلغ معامل الانحدار لهما -٠,٠٤٧، -٦,٥٥٩ للمتغيرين على التوالي، وقيمة اختبار (t) -٠,٤٦٩، -١,١٤٤ للمتغيرين على التوالي، وقيمة P.value ٠,٦٤٠، ٠,٢٥٤ على التوالي. وبناءً على ذلك، يتم قبول الفرض السادس.

جدول رقم (١٢) نتائج تحليل انحدار توزيعات الأرباح على مكونات الدخل الشامل الآخر

المتغير	الإحصاءات	معامل الانحدار β	قيمة اختبار t	مستوى المعنوية P.value	معامل التحديد للنموذج R^2	قيمة اختبار F للنموذج
NI_{it-1}		٠,٠٣١	٠,٩٤٦	٠,٣٤٥	٠,٥٥٣	٢١,١٤٨
DIV_{it-1}		-٠,٦٩٩	-١٣,٤٠٦	٠,٠٠٠		
NI_{it}		٠,٠٤٧	٠,٩٥٥	٠,٣٤١		
FCT_{it}		٠,٠٧٠	٢,٣٨٩	٠,٠١٨		
AFS_{it}		-٠,٠٤٧	-٠,٤٦٩	٠,٦٤٠		
DBF_{it}		-٦,٥٥٩	-١,١٤٤	٠,٢٥٤		

- معادلات الانحدار المستخدمة:

$$\Delta DIV_{it} = \beta_0 + \beta_1 NI_{it-1} + \beta_2 DIV_{it-1} + \beta_3 NI_{it} + \beta_4 FCT_{it} + \beta_5 AFS_{it} + \beta_6 DBF_{it} + \beta_7 SIZE_{it} + \beta_8 LEV_{it} + \beta_9 ROA_{it} + \beta_{10} GROWTH_{it} + \beta_{11} CASH_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث: FCT_{it} المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي، AFS_{it} المكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع، DBF_{it} إعادة قياس نظم المزايا المحددة. وباقي المتغيرات كما سبق تعريفها بالجدول رقم (٩).

وقد تم اختبار ما إذا كان هناك فرق في تأثير مكونات الدخل الشامل الآخر على توزيعات الأرباح في حالة تقسيم عينة الدراسة على أساس إشارة الدخل الشامل الآخر. وتوضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (١٣) وجود تأثير إيجابي ومعنوي للمكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي على توزيعات الأرباح فقط في حالة إذا كان الدخل الشامل الآخر موجباً، حيث بلغ معامل الانحدار ٠,٠٥٥، وقيمة اختبار (t) ٢,١٩٣، وقيمة P.value ٠,٠٣١.

جدول رقم (١٣) نتائج تحليل انحدار توزيعات الأرباح على مكونات الدخل الشامل الآخر

الدخل الشامل الآخر صفر أو سالب			الدخل الشامل الآخر موجب			الإحصاءات المتغير
مستوى المعنوية P.value	قيمة اختبار t	معامل الانحدار β	مستوى المعنوية P.value	قيمة اختبار t	معامل الانحدار β	
٠,١٢٤	١,٥٥٦	٠,٠٦٧	٠,٥٨١	٠,٥٥٣	٠,٠٣٥	NI_{it-1}
٠,٠٠٠	٦,٩٢٦-	٠,٥٥٣-	٠,٠٠٠	١٣,٠٨١-	٠,٨٦٩-	DIV_{it-1}
٠,٠٦٤	١,٨٧٥-	٠,١٨٥-	٠,٠٠٨	٢,٦٩٩	٠,٢٣١	NI_{it}
٠,٦٨٠	٠,٤١٤	٠,٣٠٧	٠,٠٣١	٢,١٩٣	٠,٠٥٥	FCT_{it}
٠,٨١٣	٠,٢٣٧	٠,٠٥٩	٠,٨٣٣	٠,٢١١-	٠,٠٢٥-	AFS_{it}
٠,٣٩٧	٠,٨٥١-	٤٠,٨٢٥-	٠,٦٣١	٠,٤٨٢-	٢,٤٩٤-	DBF_{it}
معامل التحديد R^2 ٠,٤٠٧ قيمة F ٥,١٢٤ مستوى المعنوية ٠,٠٠٠			معامل التحديد R^2 ٠,٧٥٧ قيمة F ٢٦,٦١٠ مستوى المعنوية ٠,٠٠٠			

معادلات الانحدار المستخدمة، هي نفس المعادلات المستخدمة بالجدول رقم (١٢)، وجميع المتغيرات كما تم تعريفها سابقاً. وقد بلغ عدد مشاهدات الدخل الشامل الآخر الموجب ١٠٦ مشاهدة، بينما بلغت مشاهدات الدخل الشامل الآخر السالب أو بقيمة صفر ٩٤ مشاهدة.

وفيما يتعلق بمتغيرات الرقابة، فتشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٩) إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من العائد على الأصول، والنقدية على توزيعات الأرباح. إذ بلغت قيمة معامل الانحدار لهما ٠,١٠٤، ٠,٠٢٢ على التوالي. وقيمة اختبار (t) ٢,٧٤٠، ٢,١٢٨ للمتغيرين على التوالي. كما بلغت قيمة P.value للمتغيرين ٠,٠٠٧، ٠,٠٣٥ على التوالي. ومن ناحية أخرى، تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٩) إلى عدم وجود تأثير معنوي لكل من حجم الشركة، والرفع المالي، والنمو على توزيعات الأرباح^(١٠).

١٢ - خلاصة البحث وتوصياته ومجالات البحث المقترحة

تزايدت أهمية مفهوم الدخل الشامل كمقياس للأداء، خاصة في ظل التوجه العالمي نحو القيمة العادلة كأساس للقياس بدلاً من أساس التكلفة التاريخية. وبالتالي، يتم الاعتراف بمكاسب أو خسائر غير محققة ناتجة عن الفروق بين القيمة العادلة لأصول والتزامات معينة وقيمتها الدفترية في تاريخ إعداد القوائم المالية.

وقد استهدف هذا البحث مقارنة خصائص الدخل الشامل بخصائص صافي الدخل لتحديد مدى أفضلية أي منهما على الآخر كمقياس لأداء الشركة. كما استهدف البحث اختبار تأثير الدخل الشامل والدخل الشامل الآخر ومكوناته على توزيعات الأرباح، وذلك باستخدام عينة من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري عن فترة خمس سنوات ٢٠١٢-٢٠١٦.

وقد خلص الباحث إلى وجود اتفاق بين معايير المحاسبة على تعريف الدخل الشامل بأنه التغيير في حقوق ملكية الشركة خلال الفترة، والنتائج عن المعاملات والأحداث والظروف الأخرى من مصادر أخرى بخلاف الملاك. كما يوجد اتفاق بأن الدخل الشامل يتضمن مكونين، هما: صافي الدخل، والدخل الشامل الآخر، والذي يشمل بدوره بنود الدخل والمصروفات، بما في ذلك تسويات إعادة التقييم، والتي لا يُعترف بها في الأرباح أو الخسائر.

^(١٠) تم التوصل إلى نفس النتائج في جميع نماذج الانحدار سواء على عينة الدراسة مجتمعة، أو في حالة تقسيمها استناداً إلى إشارة الدخل الشامل الآخر.

ومن ناحية أخرى، خلص الباحث إلى وجود عدم اتفاق بشأن مدى منفعة الدخل الشامل. فمن ناحية، يرى المعارضون للدخل الشامل بأنه يتضمن عناصر مؤقتة بطبيعتها، وبالتالي فهو غير ملائم للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية أو الأرباح. كما أن عناصر الدخل الشامل تتكون من عناصر غير خاضعة لسيطرة المديرين، وبالتالي، لا تعتبر هذه العناصر أساساً جيداً لتقييم الأداء الإداري. ومن ناحية أخرى، يرى المؤيدون للدخل الشامل أنه يعتبر المقياس الوحيد الذي يوضح جميع مصادر خلق القيمة، كما أنه يميز بشكل مناسب بين خلق القيمة وتوزيع القيمة. يضاف إلى ذلك أن التقرير المباشر لعناصر الدخل الشامل في قائمة الدخل الشامل يعرض بشكل أكثر شفافية جميع تدفقات الدخل.

وقد خلص الباحث أيضاً إلى أنه رغم تفضيل مجلسي معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المالية الأمريكي للتقرير عن الدخل الشامل من خلال قائمة واحدة متصلة تشمل صافي الدخل والدخل الشامل، إلا أنه يوجد الآن بديلان مسموح بهما لعرض الدخل الشامل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والأمريكية، هما: قائمة واحدة للأرباح والخسائر والدخل الشامل، والتي تتضمن صافي الدخل، وعناصر الدخل الشامل الآخر، وتنتهي بالدخل الشامل. أما البديل الثاني، فهو التقرير من خلال قائمتين منفصلتين، الأولى هي قائمة الدخل، والتي تتضمن مكونات صافي الدخل، والقائمة الثانية، قائمة الدخل الشامل، والتي تبدأ بصافي الدخل، مضافاً إليه مكونات الدخل الشامل الآخر، وتنتهي بالدخل الشامل. بينما سمحت معايير المحاسبة المصرية ببديل واحد فقط لعرض الدخل الشامل، وهو التقرير من خلال قائمتين منفصلتين.

وقد أظهرت نتائج الدراسة انخفاض استمرارية الدخل الشامل مقارنة بصافي الدخل. كما أظهرت النتائج ارتفاع تقلب الدخل الشامل مقارنة بصافي الدخل. كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود فرق معنوي بين المقدرة التنبؤية للدخل الشامل مقارنة بصافي الدخل فيما يتعلق بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية. أما فيما يتعلق بالمقدرة التنبؤية للمتغيرين بصافي الدخل، فقد أظهرت نتائج الدراسة ارتفاع المقدرة التنبؤية لصافي الدخل مقارنة بالدخل الشامل.

ومن ناحية أخرى، أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من الدخل الشامل، والدخل الشامل الآخر، وكذلك المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي كأحد عناصر الدخل الشامل الآخر على توزيعات الأرباح. أما في حالة تقسيم عينة الدراسة على أساس إشارة الدخل الشامل، فقد تم التوصل إلى أن هذا التأثير يكون معنوياً فقط في حالة إذا كان الدخل الشامل الآخر موجباً.

واستناداً إلى ما توصل إليه البحث في شقيه النظري والعملي، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة مراعاة مستخدمي المعلومات المحاسبية للمحتوى المعلوماتي للدخل الشامل. فعلى سبيل المثال، يجب على المستثمرين والمحللين الماليين الأخذ في الاعتبار معلومات الدخل الشامل عند تقييم الشركات. كذلك، يجب مراعاة تلك المعلومات عند إبرام التعاقدات الخاصة بالشركة، على سبيل المثال، عقود مكافآت الإدارة. وقد يرجع ذلك إلى أن المحتوى المعلوماتي للدخل الشامل

- يمكن أن يساعد مستخدمي القوائم المالية في تقييم المخاطر المتعلقة بالشركة، وذلك من خلال أن عناصر الدخل الشامل قد تشير إلى المكاسب والخسائر المحتملة التي ستواجه الشركة.
- ضرورة إجراء مزيد من الدراسات بشأن المشاكل المتعلقة بالدخل الشامل ومكوناته، مثل تسويات إعادة التوزيع، خاصة في ظل وجود عدة تحديات على معايير المحاسبة المالية في هذا الصدد.
 - تكرار هذه الدراسة من خلال مقارنة الخصائص الأخرى للدخل الشامل بصافي الدخل، مثل المقدرة التقييمية، والعلاقة بعوائد الأسهم.
- وبالنسبة لمجالات البحث المقترحة، يعتقد الباحث بأهمية البحث مستقبلاً في بعض المجالات ذات الصلة، والتي من أهمها ما يلي:
- تأثير التقرير عن الدخل الشامل ومكوناته على تكلفة رأس المال.
 - تأثير تعديلات القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل على جودة الأرباح.
 - تأثير التقرير عن الدخل الشامل ومكوناته على أسعار الأسهم وقيمة الشركة.
 - اختبار مدى منفعة مؤشرات تقييم الأداء المبنية على أساس الدخل الشامل.

مراجع البحث

المراجع العربية

- الصايغ، عماد سعد محمد. ٢٠١٧. إطار مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل الآخر: دراسة ميدانية. *الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة بكلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الحادي والعشرين، العدد الثالث: ٧٩٤-٨٣٦.
- شتيوي، أيمن أحمد أحمد. ٢٠١٤. دراسة ميدانية مقارنة لخصائص وملائمة صافي الدخل وإجمالي الدخل الشامل: بالتطبيق على البنوك المدرجة بهيئة السوق المالية السعودية. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، جامعة الإسكندرية، المجلد ٥١، العدد الثاني: ٧١-١١٣.
- عبد الوهاب، وائل محمد. ٢٠١٧. قياس الأثر التفاضلي للدخل الشامل وعناصره الأخرى على تحسين ملائمة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية. *الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة بكلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الحادي والعشرين، العدد الرابع: ٧٧١-٨٠٩.
- عصيمي، أحمد زكريا زكي. ٢٠١٢. أثر الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل الأخرى على ملائمة معلومات الربح المحاسبي وتحسين عملية التنبؤ به للبنوك السعودية. *مجلة التجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني: ٢١٩-٢٦٠.

- فريجات، محمد أحمد جبر. ٢٠١٤. دور الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الأخرى على ممارسة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على قطاع المصارف والخدمات المالية السعودية. *المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد السابع والخمسون: ١٢٥-١٤٠*.
- وزارة الاستثمار. ٢٠١٥. معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (١) "عرض القوائم المالية".

المراجع الأجنبية

- Agostini, M. 2014. Presentation of other comprehensive income: Is there a relationship with the total amount, the sign and the volatility of such accounting items?. *Working paper*. Available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2495007
- Al-Yaseen, B. S., and H. Al-Khadash. 2011. Risk relevance of fair value income measures under IAS 39 and IAS 40. *Journal of Accounting in Emerging Economies* 1 (1): 9-32.
- Apat, A. D. 2014. The relationship between earnings volatility and dividend pay-out of firms quoted at the Nairobi securities exchange. *Master of business administration*, university of Nairobi, Available at: <http://erepository.uonbi.ac.ke/handle/11295/75826>
- Bamber, L. S., J. X. Jiang, K. R. Petroni, and I. Y. Wang. 2010. Comprehensive income: Who's afraid of performance reporting?. *The Accounting Review* 85 (1): 97-126.
- Barth, M. E., W. R. Landsman, and J. M. Wahlen. 1995. Fair value accounting: Effects on banks' earnings volatility, regulatory capital, and value of contractual cash flows. *Journal of Banking & Finance* 19 (3-4): 577-605.
- Barton, J., T. B. Hansen, and G. Pownall. 2010. Which performance measures do investors around the world value the most-and why?. *The Accounting Review* 85 (3): 753-789.
- Bataineh, A., and A. Rababah. 2016. Comprehensive income and net income, which is more powerful in predicting future performance. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences* 6 (2): 114-120.
- Biddle, G. C., and J. H. Choi. 2006. Is comprehensive income useful?. *Journal of Contemporary Accounting & Economics* 2 (1): 1-32.
- Black, D. E. 2014. *Essays on other comprehensive income*. Doctoral dissertation. Business Administration Duke University.
- Bratten, B., M. Causholli, and U. Khan. 2016. Usefulness of fair values for predicting banks' future earnings: Evidence from other comprehensive income and its components. *Review of Accounting Studies* 21 (1): 280-315.
- Chambers, D., T. J. Linsmeier, C. Shakespeare, and T. Sougiannis. 2007. An evaluation of SFAS No. 130 comprehensive income disclosures. *Review of Accounting Studies* 12 (4): 557-593.
- Choi, J. H., S. Das, and Y. Zang. 2007. Comprehensive income, future earnings, and market mispricing. *Working paper*, Research Collection

- School Of Accountancy, Available at: http://ink.library.smu.edu.sg/soa_research/162/
- Cimini, R. 2013. Reporting comprehensive income issues: Empirical evidence from France, Germany and Italy. *Business and Management Science International Quarterly Review* 4 (1): 1-17.
 - De Cristofaro, T., and B. Falzago. 2014. What trend for comprehensive income presentation? Evidence from Italy. *International Journal of Accounting and Taxation* 2 (3): 17-40.
 - De Jager, P. 2015. For banks, fair value adjustments do influence dividend policy. *Southern African Business Review* 19 (1): 157-190.
 - Dechow, P. M., and C. M. Schrand. 2004. Earnings quality. *The Research Foundation of CFA Institute*.
 - Deng, L., S. Li, and M. Liao. 2017. Dividends and earnings quality: Evidence from China. *International Review of Economics & Finance* 48: 255-268.
 - Dhaliwal, D., K. R. Subramanyam, and R. Trezevant. 1999. Is comprehensive income superior to net income as a measure of firm performance?. *Journal of Accounting and Economics* 26 (1-3): 43-67.
 - Elbayoumi, A. F., and E. A. Awadallah. 2012. The usefulness of different accounting earnings measures: The case of Egypt. *Journal on Business Review* 2 (2): 15-23.
 - Falzago, B., T. De Cristofaro. 2016. Comprehensive income presentation according to IAS 1 in Italy and in the United Kingdom: A comparison of preparers Opinions. *International Journal of Accounting and Financial Reporting* 6 (2): 331-355.
 - Fernández, F. S., and M. M. C. Arana. 2010. Effects of comprehensive income on ROE in a context of crisis: Empirical evidence for IBEX-35 listed companies (2004-2008). *International Business & Economics Research Journal* 9 (1): 117-127.
 - Financial Accounting Standards Board. 1985. Statement of Financial Accounting Concepts No. 6. **Elements of Financial Statements**. (FASB).
 - _____, 1997. Statement of Financial Accounting Standards No. 130. **Reporting Comprehensive Income**. (FASB).
 - _____, 2011. Accounting Standards Update no. 2011-05: **Comprehensive Income (Topic 220): Presentation of Comprehensive Income** (FASB).
 - Firescu, V. 2015. Comprehensive income, a new dimension in performance measurement and reporting. *Procedia Economics and Finance* 20: 218-223.
 - Francis, J., P. Olsson, and K. Schipper. 2008. Earnings quality. *Foundations and Trends® in Accounting* 1 (4): 259-340.
 - _____, R. LaFond, P. M. Olsson, and K. Schipper. 2004. Costs of equity and earnings attributes. *The Accounting Review* 79 (4): 967-1010.

- Gazzola, P., and S. Amelio. 2014. The impact of comprehensive income on the financial ratios in a period of crises. *Procedia Economics and Finance* 12: 174-183.
- Goncharov, I. 2015. Fair value accounting, earnings volatility, and stock price volatility. *Working paper*, Available at: <https://warwick.ac.uk/>
- _____, and A. Hodgson. 2011. Measuring and reporting income in Europe. *Journal of International Accounting Research* 10 (1): 27-59.
- _____, and S. V. Triest. 2011. Do fair value adjustments influence dividend policy?. *Accounting and Business Research* 41 (1): 51-68.
- He, H., and Z. Lin. 2015. Analyst following, information environment and value relevance of comprehensive income: Evidence from China. *Asia-Pacific Journal of Financial Studies* 44 (5): 688-720.
- Herrmann, D., T. Inoue, and W. B. Thomas. 2000. The persistence and forecast accuracy of earnings components in the USA and Japan. *Journal of International Financial Management and Accounting* 11 (1): 48-70.
- Hodder, L. D., P. E. Hopkins, and J. M. Wahlen. 2006. Risk-relevance of fair-value income measures for commercial banks. *The Accounting Review* 81 (2): 337-375.
- Huang, H.W., S. Lin, and K. Raghunandan. 2016. The volatility of other comprehensive income and audit fees. *Accounting Horizons* 30 (2): 195-210.
- International Accounting Standards Board. 2007. International Accounting Standard No. 1. **Presentation of financial statements**. (IASB).
- Ito, K., and T. Kochiyama. 2014. Does comprehensive income influence dividends? Empirical evidence from Japan. In: Ito K., Nakano M. (eds) *International Perspectives on Accounting and Corporate Behavior. Advances in Japanese Business and Economics* 6. Springer, Tokyo: 107-125.
- Jones, D. A., and K. J. Smith. 2011. Comparing the value relevance, predictive value, and persistence of other comprehensive income and special items. *The Accounting Review* 86 (6): 2047-2073.
- Kabir, M. H., and F. Laswad. 2011. Properties of net income and total comprehensive income: New Zealand evidence. *Accounting Research Journal* 24 (3): 268-289.
- Kanagaretnam, K., R. Mathieu, and M. Shehata. 2009. Usefulness of comprehensive income reporting in Canada. *Journal of Accounting and Public Policy* 28 (4): 349-365.
- Kanti, R. A. 2016. Comprehensive income reporting and earnings management. *AFEBI Accounting Review* 1 (1): 12-28.
- Khan, S., and M. E. Bradbury. 2014. Volatility and risk relevance of comprehensive income. *Journal of Contemporary Accounting & Economics* 10 (1): 76-85.
- _____, 2016. The volatility of comprehensive income and its association with market risk. *Accounting and Finance* 56 (3): 727-748.

- Kim, J. H. 2016. Presentation formats of other comprehensive income after accounting standards update 2011-05. *Research in Accounting Regulation* 28 (2): 118-122.
- Kormendi, R., and P. Zarowin. 1996. Dividend policy and performance of earnings. *Review of Accounting Studies* 1 (2): 141-160.
- Lev, B. 1989. On the usefulness of earnings and earnings research: Lessons and directions from two decades of empirical research. *Journal of Accounting Research* 27 Supplement: 153-192.
- Lin, W., and M. Rong. 2012. Impacts of other comprehensive income disclosure on earnings management. *Nankai Business Review International* 3 (1): 93-101.
- Lipe, R. C. 1986. The information contained in the components of earnings. *Journal of Accounting Research* 24 Supplement: 37-64.
- ———. 1990. The relation between stock returns and accounting earnings given alternative information. *The Accounting Review* 65 (1): 49-71.
- Marchini, P. L., and C. D'Este. 2015. Comprehensive income and financial performance ratios: Which potential effects on ROE and on firm's performance evaluation?. *Procedia Economics and Finance* 32: 1724-1739.
- Nichols, D. C., and J. M. Wahlen. 2004. How do earnings numbers relate to stock returns? A review of classic accounting research with updated evidence. *Accounting Horizons* 18 (4): 263-286.
- Nishikawa, I., T. Kamiya, and Y. Kawanishi. 2016. The definitions of net income and comprehensive income and their implications for measurement. *Accounting Horizons* 30 (4): 511-516.
- Obradović, V., and N. Karapavlović. 2017. Financial reporting of comprehensive income in the food and beverage sector in the Republic of Serbia. *Ekonomika Poljoprivrede* 64 (1): 113-128.
- Özcan, A. 2016. How well does comprehensive income measure future firm performance compared to net income? Evidence from Turkish listed firms. *Business & Management Studies: An International Journal* 3 (3): 309-326.
- Sajnóg, A. 2017. The role of comprehensive income in predicting banks' future earnings based on the practice of banks listed on the Warsaw Stock Exchange. *Equilibrium Quarterly Journal of Economics and Economic Policy* 12 (3): 485-500.
- Schaberl, P. D., and L. M. Victoravich. 2015. Reporting location and the value relevance of accounting information: The case of other comprehensive income. *Advances in Accounting* 31 (2): 239-246.
- Schipper, K., and L. Vincent. 2003. Earnings quality. *Accounting Horizons* Supplement: 97-110.
- Sikalidis, A., and S. Leventis. 2017. The impact of unrealized fair value adjustments on dividend policy. *European Accounting Review* 26 (2): 283-310.

- Skinner, D. J. 1999. How well does net income measure firm performance? A discussion of two studies. *Journal of Accounting and Economics* 26 (1-3): 105-111.
- _____., and E. Soltes. 2011. What do dividends tell us about earnings quality?. *Review of Accounting Studies* 16 (1): 1-28.
- Sodan, S. 2015. The impact of fair value accounting on earnings quality in eastern European countries. *Procedia Economics and Finance* 32: 1769-1786.
- Takahashi, M., and L. Wong. 2012. The usefulness of other comprehensive income items in Japan. *Working paper*. Available at: <http://www1.tcue.ac.jp/home1/c-gakkai/dp/dp12-01>
- Wei, Z., and J. Xue. 2015. Fair value accounting of financial assets and analyst forecasts. *China Journal of Accounting Studies* 3 (4): 294-319.
- Xie, Z., K. Zhang, and Z. Ma. 2014. Dividends distribution and earnings persistence: Evidence from Chinese listed companies. *The Thirteenth Wuhan International Conference on E-Business- Emerging Operations & Services Management*: 727-734.
- Yao, D., M. Percy, J. Stewart, and F. Hu. 2017. Fair value accounting and earnings persistence: Evidence from international banks. *Journal of International Accounting Research* In-Press.
- Zülch, H., P. Pronobis. 2010. The predictive power of comprehensive income and its individual components under IFRS. *Working paper*. Available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1576384.